

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة عشرة
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقده في ٢٩/شعبان/١٤١٣ هجرية الموافق ٢١/٢/١٩٩٣ ميلادية .

(المجلد ٣٠)

(العدد ١٩)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

٦ـ طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد الله الزريقات .
٧ـ طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبد الله العكايلة .
٨ـ طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابو تايه .
٩ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد .
١٠ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .
١١ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود .
١٢ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بسام حدادين .
١٣ـ طلب معذرة مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جمو.
١٤ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد .

٣ـ الردود على الاسئلة :ـ ٥

١ ـ كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٦٦٠ تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ جوابا على السؤال رقم ١٦ المقدم من معالي النائب السيد عبد السلام فريحات .

٢ ـ كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٧٧ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ جواباً على السؤال رقم ٣٨ المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

٣ ـ كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٢٩٠١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ جوابا على السؤال رقم ٤٥ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم .

٤ ـ كتاب معالي وزير النقل بالوكالة رقم ٥٦٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ جوابا على السؤال رقم ٤٦ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم .

٤ ـ الاقتراحات برغبة :ـ ١٤

١ ـ اقتراح برغبة رقم ٢٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ مقدم من (١٤) نائبا بشأن ترشيد الدعايات في التلفزيون .

٢ ـ اقتراح برغبة رقم ٢٧ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور بشأن توفير المستشارين الثقافيين في الدول التي لا يوجد فيها ممثلين لرعاية الطلبة .

٣ ـ اقتراح برغبة رقم ٢٨ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور بشأن توزيع المساحات الخالية من البناء في موقع اسكان زيد على اصحاب الدخل المحدود ممن لا يملكون سكنا في اربد ولديه الرغبة في البناء.

الصفحة

٥ ـ قرارات اللجان :ـ ١٦

١ ـ قرار اللجنة الادارية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

٢ ـ قرار اللجنة الزراعية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ والمتضمن تقرير اللجنة حول الواقع الزراعي في الاردن .

٣ ـ استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم (اعتبارا من المادة ٤) (القانون موزع في الجلسة الثامنة عشرة) . ٤٧

٦ ـ ما يجد من اعمال . ٤٧

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ٢٩/شعبان/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٢/٢١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة عشره) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: د. محمد ابو فارس، كامل العمري، عبد المجيد الشريده، د. عبد الله النسور، ابراهيم خريسات، عبد الله الزريقات، د. عبد الله العكايله، د. نايف ابو تايه.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. همام سعيد، عبد الرؤوف الروابده، مروان الحمود، بسام حدادين، عبد الباقي جمو، جمال حداد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يعقوب قرش، منصور مراد، د. قسيم عبيدات.

وحضر من الحكومة:

١ ـ معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٢ ـ معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.
٣ ـ معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٤ ـ معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٥ ـ معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
٦ ـ معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
٧ ـ معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
٨ ـ معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
٩ ـ معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٠ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١١ ـ معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٢ ـ معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٣ ـ معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٤ ـ معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
١٥ ـ معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
١٦ ـ معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١٧ ـ معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

وحضر من الامانة العامة السادة:-

د. حسين ابو عرابي، علي الحسبان، محمد الرديني، فراس العدوان.

١ ـ افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.
النصاب مكتمل بسم الله، نفتتح الجلسة الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد همام سعيد.
ب ـ طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده.
ج ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين.
د ـ طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبد الباقي جمو.
هـ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة النائب جمال حداد.
و ـ طلب معذرة مقدم من معالي النائب مروان الحمود.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعتذارات الساده النواب المحترمون؟.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ ـ الردود على الاسئلة:-

١ـ كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٦٦٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ جوابا على السؤال رقم ١٦ المقدم من معالي النائب السيد عبد السلام فريحات.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٤٤/١٦/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٣/١/٤
الموافق ١٤١٣/٧/١١

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان
ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٢ والمقدم من معالي النائب عبد السلام فريحات.
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام
رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي السيد رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية الاحترام وبعد
ارجو التكرم بتوجيه السؤال المبين ادناه لمعالي وزير الاشغال العامة للاجابة عليه وفق

الاصول وضمن المهلة المحددة بالنظام الداخلي وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب عبد السلام فريحات

موضوع السؤال:

من المعلوم ان وزارة الاشغال قامت مشكورة بشراء آليات حديثة خاصة بفتح الطرق اثناء تراكم الثلوج. والسؤال هل تم توزيع تلك الآليات على المناطق وفقاً لاحتياجاتها وكم العدد منها المخصص للواء عجلون والشق الاخر من السؤال هو انني علمت من بعض المصادر ان تلك الآليات لم تقم بعملها في لواء عجلون اثناء تراكم الثلوج في الاسبوع الماضي بحجة ان الكوادر المعنية لا تعرف طريقة تشغيلها من الناحية الفنية فأرجو من معاليه ان كان ذلك صحيحاً ان يولي هذا الامر جل اهتمامه حتى لا يتكرر ذلك في الايام القادمة.

مع قبول احترامي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم ١٢١٠ -١٦٦٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/٢/٤

الموافق ١٤١٣/٨/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٤٤/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/١/٤ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٣/١/٢ المقدم من معالي النائب عبد السلام فريحات.

أرجو معاليكم التفضل بالعلم بأن هذه الوزارة قامت خلال عام ١٩٩٢ بشراء (٨) آليات متخصصة لقطع الثلوج وتم توزيعها على المحافظات والالوية التي تتعرض الى تراكم الثلوج عليها بكثافة، وتم تدريب العاملين عليها حسب الاصول وخصص قاطعتين للثلوج لمحافظة اربد بالاضافة الى استئجار عدد من الآليات من المقاولين لاغراض الطوارئ علماً بأن الآليات الجديدة قد قامت بالعمل اثناء العاصفة الثلجية الأخيرة.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان

المهندس سعد هايل السرور

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد السلام فريحات. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢ـ كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٧٧ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ جوابا على السؤال رقم ٣٨ المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤١٤/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/١/٢٨

الموافق ١٤١٣/٨/٥

معالي وزير الاعلام

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣٨) تاريخ ١٩٩٣/١/٢٦ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال لوزير الاعلام

تحية طيبة واحتراماً،

بثَّ التلفزيون الأردني مساء يوم ذكرى الاسراء والمعراج خلال هذا الشهر «تمثيلية دينية» «بعنوان» «فجر الايمان» تاليف الكاتب المصري «أحمد رائف».

وسؤالي الموجه للسيد وزير الاعلام:

١ـ من الجهة المسؤولة عن شراء هذا المسلسل؟ «التمثيلية»

٢ـ من الجهة المسؤولة عن وضع وبث هذا المسلسل؟ «التمثيلية»

٣ـ هل تمت مراقبة التمثيلية واجازتها ومن هو المسؤول عن ذلك؟

راجياً أن يصلني الجواب خلال المدة القانونية المعينة في النظام الداخلي.

واقدم الاحترام

النائب

عبد الكريم الدغمي

١٩٩٣/١/٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

عمان ـ الاردن

الرقم ٣٧٧/١٦/٥

التاريخ ١٩٩٣/٢/٧

الموافق /١٤١٣/٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتابكم رقم ٤١٤/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/١/٢٨ ومرفقه السؤال رقم ٣٨ الموجه إليَّ من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي.

أرجو أن ابعث لمعاليكم الاجابات على الاسئلة الواردة في كتاب معالي النائب المحترم.

١ـ الجهة المسؤولة التي اشترت التمثيلية الدينية موضوع السؤال، (وهي حلقة واحدة بعنوان «فجر الايمان») هي ادارة مؤسسة التلفزيون عام ١٩٨٢. وتم شراؤها حسب التعرفة المعمول بها انذاك مع امكانية اعادة بثها دون التزام مالي اضافي.

٢ـ لقد تم بث السهرة عدة مرات في المناسبات الدينية منذ عام ١٩٨٢ وكانَ اخر مرة بثت فيها ليلة الاسراء والمعراج الاخيرة والجهة المسؤولة عن ادراجها للبث هي المراقبة العامة للبرامج في التلفزيون (قسم التنسيق).

٣ـ لقد تمت مراقبة هذه السهرة من قبل لجنة مراقبة البرامج الدينية وأوصت باجازتها (مرفق تقرير عن اخر اجازة لها).

واقبلوا فائق الاحترام ،،

وزير الاعلام

محمود الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
دائرة البرامج
قسم التقييم والرقابة

رقم الشريط: ١٦٣٣٢، ٨٣٩٨
إعداد : . . . .
تقديم : . . . .
تأليف : احمد رائف

الاعـادات :

المدة : . . . .
إخراج : حسن عبده
إنتاج: الزهراء للانتاج العربي
تصوير : . . . .
عدد الحلقات : . . . .

اسم البرنامج : فجر الايمان
اسم الحلقة : . . . .

المشتركون في البرنامج: محمد السبع، علي عزت، ايناس بكر، احمد عبد الوارث، محمود السيد، محمود العراقي، تغريد عبد الحميد.

ملخص الموضوع: تدور احداث القصة الى ما قبل ١٤٠٠ عام حيث بداية رسالة الاسلام ونبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وما صاحب ذلك من تعدي زعماء قريش وسادتها في ذلك الوقت لهذه الدعوه ومحاربتها بشتى الوسائل والطرق من تعذيب وقتل لاتباع محمد ﷺ والذين امنوا برسالته ومحاولاتهم ايذاء الرسول ﷺ وقتله وكذلك تبين كيفية تأمر اليهود على الإسلام منذ بداية الدعوة ذلك من خلال اقناعهم لرسل قريش الذين جاءوهم طالبين رأيهم بأعتبارهم اصحاب كتاب وكيف ان كهنة اليهود من أمثال كعب بن اسد وابن حورية اقنعوا هؤلاء الرسل بأن محمد ليس بنبي بحجة انه من ابناء اسماعيل وان الرسول يجب ان يكون من ابناء اسحق وأعطوهم ثلاثة اسئلة اعتبروها تعجيزية ليلقوها على النبي محمد ولكن النبي ﷺ اجاب عليها ولكنهم استمروا في معاداته ومعاداة دعوة الاسلام خوفاً من تلك الدعوه على مصالحهم ومكاسبهم الدنيوية، السهرة تتحدث عن فجر الايمان وهكذا هو، كما تبين قناعة اليهود برسالة سيدنا محمد ولكن لعصبيتهم ينكرون ذلك وهذا ما ظهر من كعب بن اسد حينما قال انه نبيٌ اسماعيل.

- السهرة تبين المعاناة التي تكبدها المسلمون في بداية الدعوة على ايدي الكفار من قريش وصمودهم على دينهم وإسلامهم رغم العذاب الذي كانوا يتلقونه لتثنيهم عن دينهم إلى أن انتصر الاسلام وعمت الدعوة وهزم المشركون. (السهرة اكتفت بعرض نموذج وتتعرض لكل الشخصيات الاسلامية).

توصية لجنة الرقابة : ١٩٩٣/٢/٤م — فيصل القاضي

نتيجة الرقابة: (مجاز) مرفوض
محمد الطراونة
نسيم ابو خضير
المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون

ملاحظة : لا يعتبر قرار اللجنة ملزماً لشراء المادة أو دفع قيمتها إلا بعد تصديقها من قبل المدير العام أو من يفوضه به.

بسم الله الرحمن الرحيم
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
مذكرة داخلية
الى عطوفة مدير التلفزيون المحترم

الموضوع : التمثيلية الدينية فجر الايمان
تاليف احمد رائف اخراج حسن عبده

أرفق طياً التقرير الثاني للتمثيلية المشار اليها وقد قام برقابتها السيد فيصل القاضي، السيد محمد الطراونه والسيد نسيم ابو خضير رئيس البرامج الدينية في الاذاعة علماً بأن التمثيلية تم شراؤها عام ١٩٨٢ وتم بثها عدة مرات كان اخرها في ذكرى الاسراء والمعراج وان البث مجاناً وتم دفع ثمن التمثيلية مرة واحدة.

مع الاحترام
١٩٩٣/١/٤م

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ان الجواب جاء شاملاً لكافة بنود السؤال، ولكن هناك نقطة لم اكن استطيع توضيحها في السؤال، وقد تبين لي انه قد اشتري هذا المسلسل او هذه التمثيلية قد اشتريت عام (١٩٨٢) اي قبل عهد معالي الوزير الحالي.

مسألتي تتعلق بمؤلف هذه التمثيلية، التمثيلية ليس بها شئ يجرح العادات والتقاليد العربية والاسلامية ولكن مؤلف هذه التمثيلية المدعو (احمد رائف) يجب ان يكون لدينا في اجهزة الرقابة في وزارة الاعلام قائمة سوداء باسماء الذين يكتبون ضد هذا البلد. احمد رائف كتب كتاباً كبيراً ملئه بالافتراءات ضد هذا البلد، وضد قيادة هذا البلد، والكتاب ممنوع تداوله ولكنه موجود وقد شاهدته بنفسي وسأزود السيد وزير الاعلام صورة عن غلافه وسأريه إياه شخصياً اذا رأى اثناء هذه الجلسة، هذا الشخص المفتري الذي الف هذه التمثيلية المدعو (احمد رائف) يجب ان يسجل على القائمة السوداء، ويجب ان لا تعرض اية مسلسلات حتى ولو كانت لا تخالف العادات والنظام العام والتقاليد يجب ان لا نشتري او لا يشتري التلفزيون وشركات الانتاج اية تمثيليات يؤلفها هذا الشخص وامثاله ممن يفترون علينا ويشتمون قيمنا ويشتمون قيادتنا.

فأرجو اذا كانت هذه المعلومات غير واردة لدى معالي الوزير، ارجو ان اكون قد ابلغته إياها متأملاً واملاً ان يتم ابلاغ جهات الرقابة في وزارة الاعلام، بوضع قائمة سوداء بأسماء هؤلاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الأمين العام:

٣- كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٢٩٠١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٠ جوابا على السؤال رقم ٤٥ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٥٦٤/١٧/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٣/٢/٧

الموافق ١٤١٣/٨/١٥

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ والمقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم، رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أرجو توجيه السؤال التالي بفروعه لمعالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

أ- ما هي حصة مدينة معان من موازنة الوزارة الموقرة؟

ب - وما مدى استعداد الوزارة الموقرة لتقديم مساعدة - أو قرض لبلدية معان في عهدها الجديد للاسهام في تعبيد شوارع معان وفرشها بالخلطة الاسفلتية واقامة العبارات والجسور التي تحتاج اليها؟

ج - ما سبب العمل على تحويل مكب النفايات من شرقي مدينة معان حيث لا تنتقل روائحه ولا ضرره للمدينة الى غربي المدينة حيث تهب الريح من الغرب دوما فتحمل لو نفذ التحويل الروائح والمكاره الصحية لسكان المدينة. . أرجو عدم تنفيذ هذا القرار بالتحويل.

مع خالص الشكر والتقدير.

يوسف العظم
عضو مجلس النواب
(عن محافظة معان)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عمان
الرقم م/٢٩٠١/٢٤
التاريخ
الموافق ١٩٩٣/٢/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٥٦٤/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ مرفقه صورة عن السؤال المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

أرجو ان ابين لمعاليكم ما يلي رداً على ما جاء بسؤال المذكور.

أ. يستحق لبلدية معان ١٧٠٢٥ حصة سنوياً من عائدات المحروقات وتقدر كل حصة باربعة الاف وخمسماية دينار اي ان حصة بلدية معان تساوي ٧٧٦٢٥ دينار سنوياً.

ولكن في عام ١٩٩٢ استحق لبلدية معان مبلغ ١٤٥٠٨٠٩ دينار اي بزيادة ٦٨٠١٨٤ د وذلك بسبب زيادة حصة البلديات من رسوم المحروقات والجمارك والنقل على الطرق.

كما ان الحكومة قدمت لبلدية معان المساعدات التالية خلال عام ١٩٩٢.

١. مبلغ ٢٥٠٠٠ د. من المساعدات التي وزعت على البلديات لعام ١٩٩١.

٢. مبلغ ٢٥٠٠٠ د. من المساعدات التي وزعت على البلدية لعام ١٩٩٢.

٣. مبلغ ١٠٠٠٠ د. مساعدة من وزارة البلديات لعمل الصيانة اللازمة لسيل وادي الشامية.

٤. مبلغ ١٥٠٠٠ د. مساهمة من وزارة الاشغال العامة.

ب. أولاً: تقدم القروض من بنك تنمية المدن والقرى للبلديات بناءاً على طلب يقدم من البلدية وبقرار من مجلسها البلدي. ومجلس ادارة بنك تنمية المدن والقرى سينظر في اي طلب من بلدية معان.

ثانياً: تقدمت بلدية معان بطلب قرض لشراء بعض الاليات وتصليح الاليات الموجودة لديها وتمت الموافقة على منحهم قرضاً قيمته مئة الف دينار لهذه الغاية بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨.

ج. لا صحة للمعلومات المتعلقة بنقل مكتب النفايات الواقع شرق معان بل على العكس تماماً فلقد اعتمد هذا الموقع كمكب دائم لمدينة معان وسيزود قريباً ببعض الاليات وسنقوم بطرح عطاء لانشاء سور وغرفة حارس ومكان لمبيت الاليات في هذا الموقع.

ارجو ان اكون قد وفقت لاجابة سعادة النائب المحترم.

الاستاذ يوسف العظم/نائب محافظة معان.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

الدكتور عبد الرزاق طبيشات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

رغم انني اكتفي بجواب معالي الوزير شاكراً له اهتمامه بالاجابة، لكنني اشير عندما تعرضت أو ذكرت موضوع اسف اقول مكب النفايات في معان ونقله الى غرب البلد كان ذلك بناء على كتاب سابق وصلني من بلدية معان، فأنا اعتمدت وثيقة او كتاب امامي يشير الى محاولة النقل، لكن معاليه اكد ان القضية انتهت، وان الامور عادت كما كانت شرق المدينة.

بالاضافة الى شكري لاهتمامه وطلب المزيد فالدعم لبلدية معان البعيدة كل البعد من حيث المسافة، والتي هي مقر اوهي بلدية احدى حواضر هذا البلد الطيب ورعايته كما اشار معالي الرئيس. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤- كتاب معالي وزير النقل بالوكالة رقم٥٦٥ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ جوابا على السؤال رقم ٤٦ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٥٦٥/١٧/١٦/٣

التاريخ ٧/٢/١٩٩٣
الموافق ١٥/٨/١٤١٣

معالي نائب رئيس الوزراء/وزير النقل

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٦) تاريخ ١/٢/١٩٩٣ والمقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم، رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

أرجو توجيه السؤال التالي بفروعه لمعالي نائب رئيس الوزراء/ وزير النقل المحترم.

أ ـ منذ متى توقف سير القطارات على خط عمان الحسا؟

وهل ما زالت القطارات تسير على خط درعا ـ عمان بصورة منتظمة؟

ب ـ لماذا لا يفعل هذا الخط بحيث يستغل للزيارات المدرسية والرحلات السياحية الداخلية للاطلاع على الريف والمواقع الصحراوية والاثرية الأردنية وفق برنامج يعد لذلك؟

جـ ـ هل الغي السير نهائياً على الخط الحديدي الحجازي المذكور قبل محطة الحسا تمهيداً لالغاء قضبانه وخلعها؟

د ـ لماذا لم تطرح الحكومات الأردنية المتعاقبة مع الحكومات العربية المجاورة مشروع احياء هذا الخط الحديدي الذي يعتبر وقفا اسلاميا ومرفقا حيويا وشريانا يربط العاصمة بالشمال والجنوب سواء بالمحافظة على الخط الحالي واصلاحه أو بتحويله مع الدول المجاورة الى خط عريض؟

مع خالص الشكر والتقدير.

يوسف العظم
عضو مجلس النواب الأردني
(محافظة معان)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة النقل
الرقم: ٥٦٥/١٢/٩٠
التاريخ:
الموافق: ١٤/٢/١٩٩٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٥٦٥/١٧/١٦/٣ تاريخ ٧/٢/١٩٩٣ ومرفقه السؤال رقم (٤٦) تاريخ ١/٢/١٩٩٣ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم حول الخط الحديدي الحجازي، ارجو ان ابين ما يلي:

١. توقف سير القطارات على خط عمان ـ الحسا في شهر شباط من عام ١٩٧٤ وذلك عند بداية العمل في تقوية الخط بين الحسا ومعان لنقل الفوسفات، علما بأنه لم يتم ايقاف سير القطارات نهائيا بين عمان والحسا حيث يتم حاليا تسيير القطارات للافواج السياحية من خارج الاردن وللسياحة الداخلية وللرحلات المدرسية بين عمان والقطرانه وكذلك يتم تسيير قطارات مصلحية بين عمان ومعان عند الحاجة.

٢. يتم حاليا تسيير قطارات ركاب منتظمة بين عمان ودرعا مرتين اسبوعيا وكذلك قطار او قطارين اسبوعيا للبضائع حسب الحاجة وتوفر البضائع.

٣. فيما يتعلق باحياء الخط الحديدي الحجازي او تحويله الى خط قياسي:

ـ ان الخط الحديدي الحجازي يعتبر وقفا اسلاميا تعود ملكيته الى كل من الاردن وسوريا والسعودية وتشرف عليه هيئة عليا مؤلفة من وزراء النقل لكل من الدول الثلاثة.

ـ في عام ١٩٦٣ تم توقيع اتفاقية لاصلاح الخط واعادة تسييره وبوشر فعلا باعادة تمديد الخط الى ان توقف العمل في منطقة المدورة على الحدود الاردنية السعودية لخلاف مع المتعهد ولرفض السعودية السماح له ولموظفيه بدخول الاراضي السعودية. وقد كان رأي الحكومة السعودية بتوقيف العمل في المشروع حتى تجري دراسة شاملة له من قبل خبراء عالميين وبعدها يتم البت في مصيره.

ـ قامت شركة دورش كونسلت الالمانية وبتكليف من الهيئة العليا باعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لاعادة تسيير الخط الحجازي وقد انتهت منها في بداية عام ١٩٨١. بعد ذلك قررت الهيئة العليا بان تقوم كل دولة بادراج هذا المشروع ضمن خططها الوطنية للتنمية، وتنفيذه او تنفيذ اجزاء منه تبعا لاولويات المشاريع في الخطط التنموية المحلية.

ـ نظرا للكلفة المالية العالية وعدم توفر الامكانيات لانشاء مثل هذا الخط داخل الاراضي الاردنية، لم يتم السير في هذا المشروع لعدم وجود جدوى لانشاء هذا الخط داخل الاراضي الاردنية فقط حيث ان السعودية لم تنفذ او تخطط لتنفيذ اية اعمال بهذا الخصوص. اما سوريا فتقوم حاليا بانشاء خط عريض يصل من دمشق الى الحدود الاردنية ـ السورية.

ـ ورد لهذه الوزارة عرضا من احدى شركات القطاع الخاص في الاردن للاستثمار في بناء وتشغيل خط سكة حديد قياسي بين عمان والزرقاء يكون نواه لشبكة سكك حديدية حديثة تخدم في المرحلة الاولى منطقة عمان الكبرى ثم تمتد الى بقية اجزاء المملكة وتقوم الوزارة حاليا بدراسة هذا الموضوع تمهيداً لطرحه للاستثمار من قبل القطاع الخاص في المملكة.

في النهاية ارجو ان اكون قد اجبت على استفسارات معالي النائب يوسف العظم.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

جمال الصرايره
وزير النقل بالوكالة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: شكراً سيدي.

الواقع عندما كتبت اسئلةً او سؤالاً متشعباً لمعالي وزير النقل، يتناول قضية سكة حديد معان عمان دمشق درعا، كنت اشير الى ضرورة الاهتمام بسكة حديد الحجاز اللي هي تخترق الاردن وهي سكة حديد اردنية ولكنها وقف اسلامي، فجاء الجواب بأن هناك دراسات لدى بعض المواطنين او دراسات في وزارة النقل. المواطنون الذين يرغبون في الاسهام في مد خطوط حديدية من عمان الى الزرقاء او في

اربد، يطلعون عليها او يشاركون فيهـا، فهذا التوجه جيد وهو مد سكك حديد خطوط متعدده في الأردن.

الاولى ان نعنى بالخط الحجازي اما دراسة هذا الموضوع مع الـدول المشاركـة في جنوبنـا وشمالنا، واما اذا وجد التفكير كما حصل سوريا انها الآن تفكر في مد خط عريض الى درعا من دمشق الى درعا الى مناطق تركيا ثم الأناضول معنى ذلك ممكن الخط ان يأتي من اقصى ديار المسلمين في الاناضول والاتحاد السوفيتي البلاد الاسـلامية فيـه، امتـداداً الى المـدينـة المنـورة فالمطلوب والمرجو من وزارة النقل ان نبعث من جديد وان نحمي فكرة انعاش الخط الحديدي الى المدينة المنورة، اسهاماً في نقل الحجاج من اوروبا عبر الأردن عبر سوريا عبر السعودية حتى تصل هذه الخطوط الى المدينة المنورة، وهذا فيه مردود اقتصادي كبير.

قد يكون هناك تكلفة كبيرة لمد هذا الخط لكن فكرة الدراسة وفكرة البحث، وفكرة تقديم هذه الدراسات للراغبين في الاستثمار لأن كتاب معـالي وزير النقـل أشـار الى أن هنـاك رغبـة مواطنين في استثمار هذه الخطوط الحديدية.

الاستثمـار يتم بعد وضـع الـدراسـات واظهار الجدوى الاقتصادية، لذا ارجو من معالي وزير النقل ان يدعو الى مثـل هذه الـدراسات لـوضعها مـوضع التنفيـذ ولتكـون بـين يـدي المستثمرين من المواطنين الاردنيين او العرب او من اي منطقة ممكن يمدوا الخط الحجازي من جديد. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الامين العام:

٤ـ الاقتراحات برغبة :-

١ـ اقتـراح بـرغبـة رقم ٢٦ تـاريـخ ١٩٩٣/٢/١٥ مقـدم من (١٤) نـائبـا بشـأن ترشيد الدعايات في التلفزيون.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة

الـطلب الى وزيـر الاعـلام بتـرشيـد الـدعـايـات في التلفـزيـون حيث أصبحت الدعايات تركـز على استخـدام المرأة بـأسلوب يتنافى مع الحشمة والدين مما يغضب الله تعالى، لذا نرى ارسال هذا الاقتراح للحكومـة لتعلم بمقتضاه. ونرفق طيه مذكرة توضيح.

١٩٩٣/٢/٧

١ـ الدكتور علي الحوامده
٢ـ زياد محمد ابو محفوظ
٣ـ د. همام سعيد
٤ـ ابراهيم خريسات
٥ـ احمد الكفاوين
٦ـ عبد العزيز جبر
٧ـ محمد ابو فارس
٨ـ داود قوجق
٩ـ عبد المنعم ابو زنط
١٠ـ ذيب أنيس
١١ـ يوسف خصاونه
١٢ـ د. احمد الكوفحي
١٣ـ محمد العلاونه
١٤ـ عبد الباقي جمو

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الاعلام المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ـ لقد كثر عرض الاعلانات التجارية في التلفزيون الاردني. وقد وصل إسلوب عـرض الاعلان الى اسلوب مهين وفسق أخلاقياً. حيث أن القسم الاعظم من الاعلان عـرض أجساد نسائية فاتنة ونغمات واصوات تفتن الرجال.

ارجو معاليـك التدخـل لجعل الاعـلان منصباً على البضاعة التجارية وبشكل محتشم.

٢ـ يعرض في التفزيون الاردني منذ ليلتين تمثيلية عربية بعنوان «وما زال النيل يجـري» أو قريباً من هذا العنوان. يشارك في هذه التمثيلية رجل يرتدي اللباس الديني على انه رجل علم يستفتي في الحـلال والحـرام. وتخـرج منـه في التمثيلية فتاوى مخالفة للدين. ويقع استهزاء به وينـظر اليـه انـه متخلف وغـير حضـاري من المشاركين في التمثيلية ارجو معاليكم التأكد من هذا الأمر ومعالجته والسلام عليكم

واقبلوا احترامي.

النائب/ذيب أنيس
١٩٩٣/٢/٧

ـ وهنا ترأس الجلسة معالي الدكتور محمد عضوب الزبن النائب الاول لرئيس المجلس ـ

الـدكتور محمـد عضـوب الـزبن النائب الاول: يحال إلى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٢ـ اقتـراح بـرغبـة رقم ٢٧ تـاريـخ ١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد عبـد الرحيم عكـور بشأن تـوفير المستشـارين الثقـافيين في الـدول التي لا يوجـد فيها ممثلين لرعاية الطلبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠ شعبان ١٤١٣هـ

١١ شباط ١٩٩٣م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الموضوع/إقتراح برغبة

شكا إليّ بعض الطلبة الذين يدرسون في السودان من عدم وجود من يرعاهم من وزارة التعليم العالي كمستشار.

أرجو الطلب من خلالكم للوزارة المعنية تـوفير المستشـارين الثقافيـين في الدول التي لا يوجد فيها ممثلين لهذه الغاية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الرحيم العكور

معـالي النائب الاول لـرئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٣ـ اقتـراح بـرغبـة رقم ٢٨ تـاريـخ ١٩٩٣/٢/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور بشأن توزيع المساحات الخالية من البناء في موقع اسكان زيـد على اصحـاب الدخل المحـدود ممن لا يملكون سكنـا في اربد ولديه الرغبة في البناء.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠ شعبان ١٤١٣هـ

١١ شباط ١٩٩٣م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
الموضوع/إقتراح برغبة

أرجو من خلالكم تقديم إقتراح برغبة الى معالي وزير الأشغال والاسكان والمتضمن توزيع المساحات الخالية من البناء في موقع إسكان زيد على أصحاب الدخل المحدود ممن لا يملكون سكنا في إربد ولديه رغبة في البناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب
عبد الرحيم العكور

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: تحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٥ـ قرارات اللجان:ـ

١ـ قرار اللجنة الادارية رقم (٧) تاريخ ١٦/٢/١٩٩٣ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة اذا سمحت.

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة: بسم الله الرحمن الرحيم.

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٣ برئاسة سعادة السيد داود قوجق وبحضور مقررها سعادة السيد فؤاد الخلفات وبحضور سعادة السيد ذيب أنيس.

وتغيب بمعذرة كل من معالي السيد هشام الشراري، سعادة الشيخ فيصل الجازي. ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:-

١ـ الاقتراح برغبة رقم (١٢) تاريخ ١٦/١/١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين بشأن الاسراع بتقديم قانون العمل.

(ترى اللجنة حفظ الاقتراح).

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: معالي الأخ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

انا ارى احالة جواز النظر به واحالته الى الحكومة، وهذا قانون مهم واذا احلنا هذه الى الحكومة لا بأس من ذلك، سيما وان هناك رغبة من المجلس بانت قبل جلسة او جلستين ان هناك رغبة بالاسراع بتقديم قانون العمل، فما الحرج من احالتها الى الحكومة لماذا حفظ الاقتراح، حبذا لو يعلمنا المقرر او رئيس اللجنة.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: الأخ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: معالي الرئيس قرأنا في الصحف هذا الصباح بأن مجلس الوزراء قد اقر مشروع قانون العمل الجديد، الامر الذي يعني ان المجلس يتجه الى تقديمه الى هذا المجلس الكريم، ان كان هذا صحيحاً ونود

الاجابة من معالي وزير العمل او من الحكومة ان لم يكن حاضراً وزير العمل. كان هذا صحيحاً فأنا لا اعتقد ان هناك ضرورة بأحالة هذه الرغبة الى الحكومة.

اذا كان القانون بطريقه الى المجلس الكريم فهذا تكرار لا داعي له. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: سماحة الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

انا لا افهم ان يكون هناك استجواب لمعالي وزير العمل حول هذا الموضوع، واذا به يحول ثانياً بعد استعداد النائب المحترم بسحب استجوابه اذا تعهدت الحكومة بتقديم مشروع قانون العمل الى هذا المجلس وقد تم التزام الحكومة بذلك، وسجل هذا الامر ما معنى ان نبقى نزاود على هذا الموضوع، ليس هناك حاجة ولا ضرورة بهذا الكلام، ارى حفظ القضية بأن الامر حاصل والتحصيل الحاصل لا فائدة منه. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: الحقيقة أن هذا القانون له اهمية، ولقد قامت الحكومة بوضع مشروع قانون وقريباً ستتقدم به الى المجلس، فلا يتناسب مع هذه العبارة ترى اللجنة حفظ الاقتراح، وانما الذي يتناسب معه الاسراع من الحكومة بتقديمه الى المجلس، فبدلاً من ان تكون خلال شهر من تقدمه الحكومة خلال خمسة عشرة يوماً مثلاً.

ولذلك مع احترامي لقرار اللجنة الادارية فهو في غير موضعه. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس : الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقةً انا مع اقتراح اللجنة الموقرة في حفظ هذا الاقتراح او مع توصية اللجنة الموقرة في حفظ هذا الاقتراح، انه كما تفضل سماحة الشيخ علي الفقير كان قد تقدم الزميل الكريم باستجواب الى الوزير المختص، وتعهدت الحكومة بتقديم القانون الخاص بالعمال، ولا ارى ضرورة لذلك لان الامور ليست (كون فيكون) وانما دائماً تحتاج الى وقت لانجازها.

لذلك انا مع حفظ الاقتراح، شكراً معالي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

يعني الحقيقة انا أريد ان تتدخل الحكومة لتؤكد الانباء الواردة في الصحف في هذا اليوم، فاذا قال معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم، بان مشروع القانون قد أقر في مجلس الوزراء وفي طريقه الى مجلس النواب فالامر يكون قد انتهى عند حفظ هذا الاقتراح فحقيقي نامل أن تتدخل الحكومة لحذف النقاش وعدم إطالته في هذا الموضوع. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: نعم سيدي الرئيس لقد اقر مجلس الوزراء في جلسة يوم السبت أول أمس مشروع قانون العمل ورفع الى الطباعة لكي تنهى طباعته ويرفع الى هذا المجلس الكريم شكراً سيدي الرئيس.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: شكراً معالي الاخ الاستاذ علي الفقير نقطة نظام تفضل.

الدكتور علي الفقير: ارجو سيادة الرئيس ان تصوت على مقترح اللجنة حتى يكون قانونياً، حفظ الشكوى يجب ان يصوت عليه حتى يحفظ لأن هذه توصية الى المجلس، والمجلس هو صاحب القرار والمجلس ما قال كلمة بشكل تصويتي.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: شكراً معالي الرئيس.

اولاً انتم انهيتوا الحديث بهذا الاقتراح بدون ما يقترح احد الزملاء في اقفال باب النقاش في هذا الموضوع، وانتقلتم الى البند الذي يليه.

صحيح انه الزميل النائب بسام حدادين سحب اقتراحه او استجوابه لوزير العمل، وصحيح الحكومة ايضاً اقرت هذا القانون، لكن ارى من المناسب. وكان من المفروض على اللجنة اخوانا في اللجنة الادارية انهم يعطوه صفة الاستعجال وليس حفظ الاقتراح، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذا سمح الزملاء كثير من الاخوان من طلب حفظ حسب قرار اللجنة الادارية ومنهم من طلب من الحكومة ان توضح وجهة نظرها حول هذا الامر، وبعد بيان معالي نائب رئيس الوزراء اتوقع الامر واضح للجميع هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية؟

مطروح للتصويت.

موافقة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٢ . الاقتراح برغبة رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٣/١/١٧ والمقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة بشأن ترفيع لواء مادبا الى محافظة.

(ترى اللجنة حفظ الاقتراح).

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ محمد الازايده.

السيد محمد الازايده: شكراً معالي الرئيس.

ان مجتمعنا يتطور وان الوحدات الادارية تكبر ولا تصغر، ولطالما طالب النواب وبمثل هذا الطلب واتوجه بمثل هذا الاقتراح.

لذلك انني ارى في اقرار اللجنة الادارية اجحاف في هذا الامر، واطالب بعرض هذا الاقتراح برغبة على معالي وزير الداخلية ليتم مناقشته حيث ان المواطنين يطالبون وبالحاح الى رفع هذا اللواء الى محافظة. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، السيد المقرر.

السيد المقرر: سيدي اذا تذكر في جلسة سبقت الجلسة الماضية تكلمنا عن المبادئ الثلاثة التي تعتمدها الحكومة بقضية تقسيمات ادارية، وصوت المجلس على هذه المبادئ الثلاثة انها مقبولة من حيث المبدأ لديه واعتمدنا بناءً عليه حفظ الاقتراح برغبة لترفيع الطيبة الى لواء.

ولذلك قلنا في نهايتها ان اي قضية تتعلق بالتقسيمات الادارية سيكون مآلها الى الحفظ بناءً على توجه المجلس للاقتراحات الثلاثة هذه واحدة. اما الثانية فأن التوجه الحقيقي اذا كنا نريد ان نكون واقعيين فأن التوجه الحقيقي لدى الحكومة قد اعلنته في تلك الجلسة انه لن ينظر في تلك القضايا، واذا اردنا ان نكسب وقت هذا المجلس الى قضية يمكن ان تجدها تنفيذاً عند السلطة التنفيذية فالاولى ان نطرحها، فاللجنة الادارية نظرت من منظار واقعي ومن منظار ان الوقت ضيق. فالاولى ان يقدم ما يمكن تحقيقه، واذا اردت ان تطاع فاطلب ما يستطاع.

من هذا الباب وهذا التوجه أضافة الى التصويت على المبدأ والتوجه من قبل هذا المجلس اخذنا هذا القرار.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عيسى الريموني.

ستعطي سماحة الاستاذ، سماحة الاستاذ ستعطى الكلمة بعدما نسمع من الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس.

بخصوص هذا القرار معالي الرئيس بخصوص قرار اللجنة الادارية رقم (٢) كان بودي ان تكون الاسباب مقنعة من سعادة المقرر والتي اعتمد بها على الاسس التي طرحت من قبل معالي وزير الداخلية، وانها اسس مقنعة ونعتز ان وزارة الداخلية سوف تنهج مستقبلاً ضمن هذه الاسس لتغيير الادارات او ترفيعها، ولكن الملفت للنظر ان لواء مثل لواء مأدبا، هذه الاسس تنطبق عليه، بالنسبة لعدد السكان والموقع الجغرافي ومساحة الارض، وكل الاسس التي طرحت من اجل تعديل هذه المناطق ورفع مستواها الاداري فهذا الاستغراب يشدني دائماً انني اجد من بعض اعضاء اللجان العون دائماً الى تغيير حاجة المواطن الاردني في تطوره وبالتالي هذا عون الى السلطة التنفيذية وعدم خدمة المواطنين.

انا اقول هذا مع اعتذاري لسعادة المقرر وعيني على لواء جرش الذي طالما طالبنا بتحويله الى محافظة، والمطالبة لم تتم من قبل نائب او نائبين بل كانت من (٦١) نائب و (١٥٥) الف مواطن، مع اكتمال كل الشروط التي تحدث عنها معالي وزير الداخلية، واجد هنا الآن لواء مادبا متكامل الشروط، ونجد الاعتراض والحفظ.

انا ارى ان نحول هذا القرار الى الحكومة ولتجاوب كيف ما تشاء في الرد. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اود ان اذكر الاخوة النواب المحترمين بقرار هذا المجلس بضرورة حفظ كل مقترح من هذا القبيل، في الموضوع نقطة نظام معالي الرئيس...

لو سمحوا الزملاء الافاضل خلينا نترك زميلنا ان يبدي رأيه، ومن ثم اذا كانت نقطة نظام في هناك رئيس اللجنة القانونية من هو اكثر من معرفة بهذا الامر تفضل سماحة الاستاذ.

الدكتور علي الفقير: هذا المجلس اتخذ قراراً وكنت انا ضد هذا القرار وصوت ضده، وحتى قلت حينها يجب ان نحيل مثل هذه المقترحات الى الحكومة حتى تكون هي المسؤولة في رفضه او عدمه، ولكن المجلس تعهد وقبل على نفسه بالاغلبية ان يحفظ كل شكوى من هذا القبيل ومقترح من هذا القبيل حتى لا نضيع وقت المجلس ونعيد الامر ونبدأ ثانيةً وثالثة ارى ان نحفظ مثل هذه القضايا تنفيذاً لقرار المجلس وهذا من باب الحفظ للنظام. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: لو سمح الزملاء اسماء كثيرة مسجلة عندي لكن ارغب حتى لا نخطئ سماع رأي معالي رئيس اللجنة القانونية، هل هي نقطة نظام؟. تفضل.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

سيدي الرئيس الامانة ان ما اوردة الاخ الاستاذ علي الفقير لا يدخل تحت باب نقطة نظام، نقطة النظام تكون حيث ما يخالف المجلس ورئيس المجلس احكام النظام الداخلي لهذا المجلس، لا توجد اية مخالفة لاحكام النظام الداخلي شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً معالي الأخ. الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: ما طلبت معالي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة ان النائب عندما يقدم اقتراح برغبة يكون قد نقل رغبة ناخبيه او يرغب بنقل رغبة الناخبين الى الحكومة، هذه الرغبة يريد عليها تأييداً من المجلس، بغض النظر عن الاسس التي ذكرها الشيخ علي الفقير، التي نذكرها جميعاً والتي ذكرها الاخوان بغض النظر هنالك اقتراح برغبة مقدم من زميل لنا بهذا المجلس وهو زميل بالمناسبة جديد بهذا المجلس، وانتخب حديثاً في هذا المجلس واجب علينا ان نوافق احالة هذا الاقتراح للحكومة، الحكومة لن تكون بحرج عندما نحيل اليها هذا الاقتراح ان كان ممكناً تنفذه وان كان غير ممكن فتتخذ الاجراءات المناسبة بحق هذا الاقتراح، فلذلك لا ارى داعياً لكثرة النقاش حول هذا الموضوع، واقترح معالي الرئيس قفل باب النقاش والتصويت على المقترح الابعد وهو الاحالة الى الحكومة. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة لي تعليق ثلاث نقاط حول هذا الموضوع، اولاً سبق وكان من توجه المجلس الكريم بحفظ اي طلب يتعلق بترفيع اية منطقة ادارية في سائر انحاء المملكة وبالتالي فأن مثل هذا الاقتراح يأتي مخالفاً لما كان توجه عليه واليه المجلس الكريم.

النقطة الثانية ان مثل هذا الاقتراح اذا اتخذناه بأحالته الى اللجنة الادارية او الى الحكومة فأن ذلك سيفتح علينا ابواباً كثيرة، وانا شخصياً حينها سأتقدم بأقتراحات لترفيع مناطق ادارية يبلغ عددها اكثر من ثلاث.

النقطة الثالثة ليس كل ما يرغبه الناس يمكن تنفيذه واقعياً وعملياً سواء من قبل المجلس الكريم او من قبل الحكومة، لأننا كما سبق واطلعنا على جواب معالي وزير الداخلية في جوابه على اللجنة الادارية اثناء اجتماعها ان هناك اسس تعتمد وتتخذ بمثل هذه الاجراءات، وبأعتقادي ان مثل هذا الطلب تنفيذه بعد سنوات عده فلا داعي للعجاله والاستعجال وارى حفظ هذا الاقتراح. شكراً معالي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي العبادي مع قرار اللجنة. من مع توجه الى الحكومة، لانه الاستاذ عبد الكريم الدغمي طلب اقفال باب النقاش، وثني عليه، بدنا واحد يتكلم مع وواحد يتكلم ضد.

اذن قرار اللجنة الادارية مطروح الى التصويت.

من مع احالة الى الحكومة.

السيد الامين العام: ٢٦ من ٥٩.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ٢٦ من ٥٩ ولم ينجح، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٣. الاقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦ والمقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور بشأن تخصيص مفتي عام في مديرية اوقاف الرمثا.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والاجابة عليه خلال اسبوعين).

الجميع: موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

٤. اقتراح برغبة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي، بشأن انشاء مستشفى عسكري في احدى مباني جامعة ال البيت في محافظة المفرق.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء وزير الدفاع والاجابة عليه خلال شهر).

الجميع: موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

٥. الشكوى رقم (١٦٠) تاريخ ١٩٩٣/١/٦ والمقدمة للمجلس من الصحفيين والفنيين العاملين في وكالة الانباء الاردنية بشأن مطالبهم باعادة صرف العلاوة الفنية لهم والتي كانت تمنح لهم حتى عام ١٩٧٧ حيث حجبها

نظام العلاوات الموحده رقم (٣) لعام ١٩٧٧، رغم استمرار سبب منحها وهو تميز العمل في الوكالة ودقته وحساسيته.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الاعلام والاجابة عليها خلال شهر).

الجميع: موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

٦. الشكوى رقم (٣٤١) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ والمقدمة للمجلس من موظفي صحيفة «صوت الشعب» بشأن مطالبهم المتمثلة فيما يلي:

- رفع رواتب العاملين وخاصة الصحفيين بما لا يقل عن (٥٠) دينار للموظف.
- وضع حد ادنى لرواتب الصحفيين لا يقل عن (١٥٠) دينار.
- صرف راتب الثالث عشر بأثر رجعي يبدأ بعام ١٩٩١.
- اقرار مبدأ الزيادة السنوية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ وبأثر رجعي يبدأ بعام ١٩٩١.
- اجازة سنوية للصحفيين مدتها ثلاثة اسابيع.

(ترى اللجنة حفظ الشكوى).

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

نعم هي شركة مساهمة عامة لكن الحكومة تملك غالبية اسهم هذه الشركة، الغالبية ساحقه الحقيقة لذلك يعني هي هذه الشركة من شركات القطاع العام حتى ولو كانت شركة خاصة، من حقنا ان كان هناك ظلم واقع على اي جهة معينة ان نحاول رفع الظلم عن هذه الجهة فأنا ارى ان هذه الشكوى شكوى صحيحة ومقبولة وارى ضرورة احالتها الى الحكومة لانصاف الصحفيين العاملين في صحيفة (صوت الشعب) اسوةً بزملائهم العاملين في القطاعات الاخرى. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: السيد المقرر ومن ثم احمد عناب.

السيد المقرر: من حيث المبدأ نحن نتفق مع الأخ سليم الزعبي في قضية الانصاف، لكن نود من الاخ سليم الزعبي ان يسعفنا بالنظام على ان نعالج مثل هذه القضايا، يعني نحن لم نرد في النظام الداخلي، يسعفنا على ان نعالج هذه القضية وسبق وان ناقش المجلس مثل هذا الطرح وقال فيما يتعلق بالادارة العامة اي الحكومة والدولة، فيتم مناقشتها من خلال اللجنة الادارية اما غير ذلك فأذا فتحنا الباب للمظالم، فأننا ستتدخل بين الجار وجاره والمواطن والمواطن، وهذه قضية اظن ان المجلس لا يتحملها وليست له فيها اي سند قانوني.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ احمد عناب.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس.

اظن ان اللجنة كانت متسرعة في قرارها اذا لم تستشر نقابة الصحفيين، لماذا لم تتكلم مع

نقابة الصحفيين او نقيب الصحفيين للاستئناس برايهم، اقترح ان يكون هناك طبعاً اجتماع بين هذه اللجنة ونقيب الصحفيين لأجل الوصول الى حل هؤلاء الصحفيين اسوة بغيرهم. وشكراً.

معالي النائب الأول لرئيس المجلس: نعطي رئيس اللجنة الادارية الاستاذ قوجق.

السيد داود قوجق رئيس اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع اللجنة إطلعت على تقرير نقابة الصحفيين وعلى جهود النقابة مع الشركة، مع شركة صوت الشعب، ودرست الموضوع المقدم من النقابة لكن السبب في حفظ الشكوى ان اللجنة الادارية تنظر في الامور العامة وليست في الشركات الخاصة، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

رغم قناعتي بوجهة نظر اللجنة من الناحية القانونية، الا اننا من الناحية الانسانية يجب ان نحيل هذه القضية الى الحكومة لتدرس وجهاً من وجوه التعامل مع هذه القضية لأنصاف هؤلاء الناس. فأن وجد بذلك سبيلاً كان به والا فتعهد الى حفظها هي لا نحن، وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ الغبابشه.

السيد ابراهيم الغبابشه: شكراً معالي الرئيس.

من خلال الارقام اللي ذاكر فيها اصحاب الشكوى يظهر ان رواتبهم متدنية اكثر من اللزوم، وحسب الاشارة اللي اوضحها السيد رئيس اللجنة القانونية بأن هذه الجريدة هي تقريباً مساهمة الحكومة فيها كبيره وكأن ثلثين هذه الجريده ملكيتها حكومية يا مقرر اللجنة اتق الله وخاف الله جد يعني لما يضعوا الارقام هذه ونقارنها مع الناس الاخرين مع الصحفيين الاخرين في كل الصحافه الاردنيه على مجال الصحافة الاردنية يعتبر كانهم يأخذوا (١٠٪ من المخصصات ما تصرف لهم من الجرائد الثانية او الصحافة الثانية.

لذا فأني مع الشكوى وعرضها وجواز النظر بها ومطالبة حقوق هؤلاء الناس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً معالي الاخ. الاستاذ حسني انت مسجل وستعطى الدور عندما يأتي دورك. اذا سمحت الاستاذ الكوفحي ومن ثم الاستاذ عويدي العبادي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة ان ما ينطبق على وكالة الانباء الاردنية ينطبق على العاملين في صحيفة (صوت الشعب) والحكم ان الحكومة تساهم في هذه الصحيفة بنسبة تزيد على (٥١٪) كما اعلم، والامر الثاني ان الحكومة تتدخل في تعيين اداراتها العليا.

ولذلك مطلب في محله ويحال الى الحكومة من اجل ان تبدي رأيها في هذا المجال. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس

الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة رغم انني اتفقت مع اللجنة الكريمة بالقرارات السابقة الا انني بالتأكيد لا اتفق معهم اطلاقاً في هذا القرار او هذه التوصية ذلك ان صحيفة الشعب كما نعلم جميعاً تُساهم بها الحكومة اكثر من النصف. وايضاً تشرف على تعيين المواقع القياديه فيها ولجنة الادارة او مجلس الادارة. والصحيفة ايضاً تتعثر بين حين واخر وكما اعلم ان الحكومة في عام (١٩٩٢) قامت بمساعدتها بحوالي مليون او مليون ونصف دينار اردني لكي لا تغلق الصحيفة وتنتهي.

كما ان ايضاً اللجنة سبقت وعالجت الكثير من القضايا الفردية التي تخرج عن النص النظامي الداخلي، واستغرب كيف يمكن عدم اعتبار هذه اللجنة، اذا قلنا عدم اعتبار هذه النقطة اذا قلنا انها خارج النظام الداخلي، كيف عولجت سابقاً قضايا خارج النظام الداخلي واخذ بها وتقرر بها لدى المجلس الكريم ولا يقرر مثل هذه القضية الشئ الاخر ان الصحفيين الذين يعملون في صحيفة الشعب اناس مظلومين جداً، ولا بد من انصافهم قبل ان تغلق الصحيفة وقبل (تطفيشهم) لانه حتى في حالة (تطفيشهم) لا يجدون عملاً خارج هذه الصحيفة.

لذا فأنني مع احالة هذا الموضوع الى الحكومة لدراسته والاجابة عليه في مدة شهر على الأقل ولا بد من دعم هذه الصحيفة ولا بد من دعم العاملين بها لكي تبقى مؤسسة وطنية تنقل الاخبار للشعب لانها صوت الشعب شكراً معالي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ فوزي الطعيمه.

الدكتور فوزي الطعيمه: معالي الرئيس.

الاحظ فيما يتعلق بقرارات اللجنة الادارية ان المجلس الكريم يقع في تناقضات، فبعض الاقتراحات برغبة تقبل في جلسات واقتراحات برغبة مثيلة لها ترفض بجلسات اخرى.

اي مواطن او مجموعة مواطنين لهم الحق بالتقدم بالشكوى بمظلمة لمجلس النواب، واحيلت قضايا فردية للجنة الادارية، فما بالك بمجموعة عاملين موظفين في مؤسسة شبه رسمية في هذا البلد يتقدمون بشكوى فتقرر اللجنة الادارية بحفظها، لا ارى اي مبرر لحفظها وارى ان يلتقي هذا المجلس الكريم حول مبادىء تحكم عمله.

لذا اقترح بأحالتها الحكومة والنظر بها. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً سيدي.

سواء القضية محالة من فرد او مجموعة يهمنا المحال عليه، هل هي الحكومة والادارة العامة ام غير الادارة العامة؟

لو كل الشعب الاردني وقف يتكلم عن قضية او شكوى لا تتعلق بالادارة العامة ووقف فرد يتعلق بالادارة العامة، القضية قانونية صحيحة. فلا يهمنا عدد المتقدمين هذه واحده.

الامر الثاني نحن ننظر من خلال منظار قانوني فإذا كان لنا سند قانوني يتكي عليه المجلس فأننا نحيلها الى الادارة العامة.

الامر الثالث لو فتحنا هذا الباب بهذه الصورة قضية الشبه رسمي، فعند البوتاس والفوسفات والاسمده والشركات والصحف كلها سوف تحول شكاويها الى هذا المجلس بمعنى اننا سحبنا الصلاحيات المفوضه لمجلس الادارة في هذه الشركات بأن تعالج قضاياها بنفسها كما سميت هذه مؤسسات على نمط المؤسسات المغلقة بالادارة والمالية واخيراً المجلس هو الذي يحدد، لكن الذي يحكم في النهاية هو النظام والقانون. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ ابو زنط.

السيد عبد المنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

هذا المجلس الكريم انتخبه الشعب ليكون غوث للشعب في رفع الاذى والظلم وسبق ان نظرنا في قضايا فردية دون هذا المستوى من الظلم هذه الصحيفة وغيرها تعتبر نافذه اعلاميه فينبغي ان نكون عوناً للعاملين فيها على التعفف والاكتفاء الذاتي.

لذلك انني اطالب بأعلى صوتي لتحال على الحكومة حتى ينصف. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: معالي الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم.

طالما الاشراف على الموقع القيادي في الصحيفة حكومي، وقطاع كبير من العاملين فيه يعتبرون موظفين لان رواتبهم من موازنة الصحيفة، ولكن الصحيفة في النهاية معظم راسمالها حكومي، لذلك الاخطر اننا نكيل او دخلنا في نطاق من يكيلوا بمكيالين لا يجوز اتخاذ وهذا عتاب للجنة الادارية، اتخاذ تعبير قضية خاصة تكئه تستند اليها اللجنة الادارية بعض القضايا، هذه ليست قضية موظف مظلوم من رئيسه، ولا قضية انسان مظلوم نشتكيه او نحيله الى مسؤول في الداخلية والامن العام ممكن نقول له اشتكي لرئيس الدائرة، هذه قضية عدد كبير من الموظفين، لذلك الطريقة المتبعة الآن نطالب بأن يتساوى المعلمون وانا واعي ما أقول المعلمون في التعليم الخاص، بالمعلمين لدى الحكومة، نحن الآن نطالب بمساواة الصحفيين لدى الحكومة في الصحيفة التي تمتلكها الحكومة او اكثرها بالصحفيين الذين يعملون بالقطاع الخاص القضية عكسية تماماً، ساوو هؤلاء العاملين في صحيفة تمتلك الحكومة معظم اسهمها بالصحفيين الذين لا تمتلك الحكومة معظم اسهمها وان يمتلكها افراد.

لذلك ارى ان يحال الى الحكومة للنظر فيها مع التوصية بانصافهم واحقاق الحق. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

اخذنا واعطينا في هذا الموضوع كثيراً فقسم منا يقول بأنها شركة تمتلكها الحكومة بالاغلبية الساحقة، وانها شركة مساهمة عامة والى اخر ما جاء في الاقوال.

المهم في هذا الامر ما قاله مقرر اللجنة الادارية من انه ما هو السند القانوني من احالة مثل هذه الشكوى الى الحكومة، انا اعتقد ان هنالك سند قانوني لاحالة هذه الشكوى الى وزير العمل، فوزير العمل مختص بالتحقيق بطلبات العاملين في المؤسسات في القطاع الخاص هو له صلاحيات بموجب قانون العمل ان ينظر بمطالب العاملين في اية مؤسسة فلا حرج علينا ولا حرج على وزير العمل من ان ينظر هذه الشكوى برغبة من المجلس وان يحقق بها وان يستدعي مجلس الادارة او يستدعي المدير العام بما له من صلاحيات في قانون العمل، ثم ينظر ويتفاهم ويتباحث مع الشركة المطلوب منها الزيادات، والمطلوب منها تحسين اوضاع العاملين بها وهو امر لا غباوه علينا فيه، ولا غباوه على الحكومة فيه لذلك اقتراحي المحدد معالي الرئيس ان تحال هذه الشكوى وهذا المطلب الى السيد وزير العمل لبحثها والاجابة عليها. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة لقضية مساهمة الحكومة في شركة صوت الشعب هنا نفرق بين قضية مساهمة الحكومة كمساهمة مباشرة وبين مساهمة الصناديق التي تعمل في الاجهزة الحكومية، الصناديق التي تعمل في الاجهزة الحكومية هي التي تساهم في مثل هذه الشركات وليست الحكومة مباشرة.

ولذلك نميز بمثل هذه القضية مساهمة الصناديق التي تكون تابعة لمؤسسة حكومية تساهم بجزء منه، او مساهمة الحكومة بها مباشرة، وهذه قضية تختلف عما يتصوره الاخوه النواب.

اما من حيث الوجاهة ما اقترحه الاستاذ عبد الكريم الدغمي يعني كلام به وجاهة يا حبذا لو المجلس يتوجه مثل هذا التوجُّه. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ سلامه الغويري.

السيد سلامه الغويري: شكراً معالي الرئيس.

في الواقع ارجو يعني ان يسمح لي المقرر ورئيس اللجنة ان كثيراً من هذه الشكاوي ترد لنا، وينسب بها عدم النظر او ترى اللجنة حفظ الشكوى دون ان تبرِّر ما هي الاسباب التي جعلتها تحفظ او تقبل هذه الشكوى.

ارجو ان يتفق على ان يكون هناك موجز للسبب الذي يؤدي الى حفظ تلك الشكوى او احالتها للحكومة، هنا موضع المطالب لكن اللجنة كيف وصلت الى هذا القرار لم يوضح نرجو ان يوضح باستمرار مثل هذه القضايا.

ثانياً ارى انه حتى لا يقال على ان هذا المجلس يكيل بمكيالين ما دام نحن احلنا القضية اللي قبلها وهي مشابهة.

ارجو ان تحال هذه القضية الى الحكومة او الى وزير العمل. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ما أود قوله للزملاء الافاضل بأن هناك كثير من جدول الاعمال ولا يزال هناك بقية باقية من الزملاء ممن يرغبون بالحديث حول هذا الموضوع، هل هناك رغبة بالاستمرار؟ الاستاذ حسني الشياب تفضل.

السيد حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس انه اخيراً قرر اعطائي الكلام مع انني كنت اول من طلب الكلام منذ ان انتهى مقرر اللجنة من قراءة الشكوى وانني استغرب ثانيةً لاعطاء بعض الزملاء مرتين قبل ان اعطى مرة واحدة بكل الحالات معالي الرئيس.

اولاً: من حيث المبدأ، الحق معطى دستورياً وحسب النظام الداخلي، لكل الاردنيين التقدم بشكوى، لكل الاردنيين ولم يحدد ما اذا كانوا يعملون بقطاع خاص او قطاع عام، فهذا حق لاي اردني، هذا من حيث المبدأ.

ثانياً: ان هذه الشكوى تتعلق بشريحة تعمل في الصحافة وهي ركن اساسي من اركان الديمقراطية فمن الحري بنا والاحرى ان نهتم بهذه الشريحة لأنها بالواقع طبيعة عملها ذو اهمية وطبيعة وحساسية خاصة تميزها عن غيرها، اقول الصحافة رُكن اساسي من ديمقراطيتنا.

ثالثاً: في واقع الحال ان هذه المؤسسة صوت الشعب في حقيقةً الحال هي مؤسسة ان لم نسمها حكومية فهي شبه حكومية فلا يجوز عندما يتعلق الامر بتعيين رئيس مجلس لادارتها وتعيين مديرها وتعيين وطرق التصرف بمالها واجهزتها ان نعاملها على اعتبارها قطاع عام وعندما يتعلق الامر بطلب فئة من العاملين بها نقول انها قطاع خاص فنهمل طلبهم حتى وان كان وانا استغرب رد مقرر اللجنة في الواقع حتى وان كان المساهم في هذه الشركة هي صناديق تعمل تحت إشراف مؤسسات حكومية، الامر سيان بدل ما نقول هذه اذني هذه اذني مباشرةً صناديق حكومية فهي حكومة. فلذلك ارى ان توجه هذه الشكوى تحديداً وانا اثني على ما اقترحه الاخ عبد الكريم الدغمي والى وزير العمل وربما بالتشاور مع معالي وزير الاعلام الاثنين، وانا ارى أن توجه اليهم هذه الشكوى مع توصية من المجلس بضرورة انصاف هؤلاء ليس فقط كشكوى عادية مع توصية من المجلس بضرورة الاهتمام بهذه الشكوى وانصاف الاخوه الذين تقدموا بها وشكراً معالي الرئيس.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: انا اكتفي بما تحدث به الزملاء. وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور: شكراً معالي الرئيس.

انا اؤكد مع الاخوة على اهمية هذا القطاع واهمية شعوره بالامن الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا فانني اثني على ما ذكره الاخ الدكتور حسني الشياب بضرورة دراسة اوضاع هذه الفئة من الصحفيين ضماناً لاداء متميز ومبدأيه في العمل وانصافهم وشكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لكم، ختامها مسك الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا من حيث المبدأ يعني لا املك الا ان اقف الى جانب الاخوه اصحاب هذه الشكوى واقف ايضاً مع مطالبهم من حيث المطالب المحدده في هذه الشكوى، لكنني اقول من زاوية اخرى هل تستطيع هذه المؤسسة او هذه الصحيفة ان تلبي هذه الطلبات فأعتقادي ان هذا غير ممكن وصعب جداً، ولمزيد من التوضيح اقول ان جريدة صوت الشعب تحقق في كل يوم تصدر فيه وهي تصدر كل يوم تحقق معجزه يوميه بأنها قادرة على الاستمرار وقادرة على الصدور اليوم. هذه الصحيفة يعني من الصعب عليها لنكن واقعيين وعمليين من الصعب عليها ان تلبي هذه الطلبات مع تقديري واحترامي لطلبات الاخوة والزملاء من الصحفيين الطلب غير واقعي بسبب الوضع المتردي لهذه الصحيفة، وبناءً عليه انا اقول انه من الافضل ان تحال هذه الشكوى إلى الحكومة، ليس لتلبية هذه الطلبات بصورة مباشرة وانما لدراسة اوضاع هذه الصحيفة واعادة تقييمها والبدء بتصفيتها من اجل اعادة اصدارها بتركيبة جديدة وبأسلوب جديد وبأعادة ترتيب هذا الكادر الصحفي العامل فيها بحيث يتسنى له ان يحقق هذه المطالب ولذلك انا معالي الرئيس مع احالة هذه الشكوى على الحكومة ليس لاغراض المطالب المحددة الواردة فيها بصورة مباشرة وانما من اجل اعتبار هذه الفرصة مناسبة لاعادة دراسة اوضاع جملة وتفصيلاً. وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً لك، اذا سمحوا الزملاء الافاضل هناك اقتراح باحالة الى الحكومة واقتراح اخر محدد اكثر الى معالي وزير العمل، وهناك قرار اللجنة هناك اقتراح الى الحكومة وهناك اقتراح من الاستاذ عبد الكريم الدغمي ان يحال الى معالي وزير العمل، ومن ثم قرار اللجنة.

يصوت على اقتراح الاستاذ عبد الكريم الدغمي وهو احالته الى معالي وزير العمل. عندما تكون الحكومة هي تشكل لجنة من اصحاب الاختصاص، الى معالي وزير العمل.

السيد الامين العام: ٢٥ من ٥٨.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ٢٥ من ٥٨.

الاقتراح لم ينجح، الاقتراح الأن هو احالته الى الحكومة من مع هذا الاقتراح؟.

السيد الامين العام: ٣٩ من ٥٨.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ٣٩ من ٥٨. ويحال الى الحكومة البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٧. الشكوى رقم (٣٨٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦ والمقدمة للمجلس من المواطن ابراهيم جميل ابو لطيفه، بخصوص انهاء خدماته من شركة مصانع الزجاج الاردنية اعتبارا من ١٩٩٣/٢/١، بحجة عدم امتثاله لتعليمات ادارة الشركة القاضيه بنقله الى مصنع الشركة في معان.

(ترى اللجنة حفظ الشكوى).

(وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا).

أمين عام مجلس الامة	اللجنة الادارية
صالح الزعبي	لمجلس النواب

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: موافقة. البند الذي بعده.

السيد الامين العام:

٢- قرار اللجنة الزراعية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٤ والمتضمن تقرير اللجنة حول الواقع الزراعي في الاردن.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: مقرر اللجنة الزراعية، تفضل.

الدكتور فوزي الطعيمه مقرر اللجنة الزراعية: شكراً معالي الرئيس.

قرار رقم (٥)

كانت قد اجتمعت اللجنة الزراعية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨، برئاسة معالي السيد محمد العلاونه وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة:

سلطان العدوان، ابراهيم الغبابشه، محمود الهويمل، عبد الله الزريقات ومحمد المعرعر.

قررت اللجنة القيام بجولات ميدانية الى المناطق والمراكز الزراعية المختلفة الشعبيه والرسمية للاطلاع على الواقع الزراعي في المملكة.

وكانت اولى هذه الجولات الى مناطق جنوب المملكة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٤، حيث التقت مع مزارعي غور الصافي ووادي عربه ولواء العقبة وزارت بعض المراكز الزراعية الرسمية في تلك المناطق ومصانع الاسمدة في العقبة التابعة لشركة الفوسفات.

وعقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ برئاسة معالي السيد محمد العلاونه وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة:

ابراهيم الغبابشه، محمود الهويمل، عبد الله الزريقات ومحمد المعرعر.

وتغيب بمعذره معالي السيد سلطان العدوان.

حيث قررت اللجنة استئناف الجولات الميدانية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٢ والتقت مع مزارعي محافظة المفرق، وبتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ التقت مع مربي الابقار واصحاب مصانع الالبان في مبنى مجلس الامة.

كذلك اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩٩٣/١/١٠ برئاسة معالي السيد محمد العلاونه، وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة:

سلطان العدوان، ابراهيم الغبابشه، محمود الهويمل، محمد المعرعر وتغيب عن الاجتماع بدون عذر سعادة السيد عبدالله الزريقات.

حيث قررت اللجنة القيام بجولة ميدانية الى مناطق الاغوار الشمالية والوسطى والتقت مع المزارعين في قاعة تسويق العارضه بتاريخ

١٩٩٣/١/١١.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ التقت مع قطاع مربي الدواجن في مبنى مجلس الامة. وبتاريخ ١٩٩٣/١/١٨ التقت مع مزارعي الشفا (الحبوب والاشجار المثمره) في قاعة المركز الثقافي الملكي.

وبتاريخ ١٩٩٣/١/٣١، واستكمالا لهذه الجولات واللقاءات التي قامت بها اللجنة اجتمعت اللجنة في مبنى مجلس الامة مع اصحاب المعالي وزير الزراعة ومدير عام المنظمة التعاونية واصحاب العطوفة السادة:

مدير مؤسسة التسويق الزراعي، مدير مؤسسة الاقراض الزراعي، مدير المركز الوطني للابحاث ونقل التكنولوجيا وعدد من المصدرين والوسطاء في السوق المركزي وبتاريخ ١/٢٤ ، ٢/٧ ، ١٩٩٣/٢/١٤ عقدت اللجنة عدة اجتماعات متتالية برئاسة معالي السيد محمد العلاونه وبحضور مقررها سعادة الدكتور فوزي الطعيمه واصحاب المعالي والسعادة السادة:

سلطان العدوان، ابراهيم الغبابشه، محمود الهويمل، محمد المعرعر.

وتغيب عن هذه الاجتماعات بدون معذره سعادة السيد عبد الله الزريقات تدارست وناقشت اللجنة خلال هذه الاجتماعات التقرير النهائي للجنة عن الواقع الزراعي في الاردن والذي هو بين ايديكم متضمنا قرارات اللجنة فيما يخص الموضوع المطروح.

أمين عام مجلس الامة — اللجنة الزراعية
صالح الزعبي.

تقرير اللجنة الزراعية النيابية عن الواقع الزراعي في الاردن.

معالي رئيس اللجنة القانونية، هل هناك ضرورة او هناك مخالفة اذا لم يقرأ تقرير اللجنة متكاملاً، ام يطرح للناقش.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية: يعني الحقيقة الاصل ان يتلى التقرير ودرجت اعراف هذا المجلس ان يتلى التقرير، والاعراف مكمله للنظام الداخلي سيدي الرئيس. فأنا اقول انه لا يجوز ان نلغي الاعراف في هذه الجلسة وارى تلاوة التقرير الأن. شكراً.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكراً مقرر اللجنة الزراعية.

مقرر اللجنة:
تقرير اللجنة الزراعية النيابية
عن الواقع الزراعي في الاردن.

اثناء مناقشة مشروع قانون موازنة الدولة لعام ١٩٩٣ تبين للجنة الزراعية مدى اهتمام الزملاء الكرام بالزراعة والنهوض بها. فلم تخلو مداخلة الا واشارت الى هذه الموضوع الهام مطالبة الدولة الاهتمام به بشكل او بأخر، ولهذا فقد قررت اللجنة الزراعية اجراء مسح ميداني شامل للزراعة في بلدنا العزيز من أجل دراسة واقعية لهذا القطاع الواسع ووضعها بين يدي المجلس الكريم ليرى رايه ويقول كلمته فيها.

قامت اللجنة الزراعية بالوقوف على الواقع الزراعي ميدانيا والتقت بالفلاحين والمزارعين بمواقعهم وحقولهم على مستوى المملكة، واجتمعت بكل الانشطة النوعية المختلفة، ثم التقت بالقطاع الرسمي وعلى رأسهم اصحاب المعالي وزير الزراعة ومدير عام

المنظمة التعاونية، واصحاب العطوفة مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ومدير عام مؤسسة التسويق الزراعي ومدير عام المركز الوطني للابحاث ونقل التكنولوجيا وقطاع التسويق الخاص من مصدرين وتجار محليين ووسطاء لتسويق المنتجات الزراعية وخاصة الخضار والحمضيات.

وخلصت اللجنة من ذلك كله الى الصورة التي تعتقد بأنها أكثر وضوحا والمتعلقة بهذا الموضوع الهام والخطير كونه يلعب دورا رئيسا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوفير الامن الغذائي الذي لا وطن ولا كرامة ولا تحرير لقرار سياسي بدونه لتبقى اليد العليا للوطن والمواطن.

وخلال الاربعة عقود الماضية تعرضت الزراعة لكوارث وحملة من شأنها تهميش دورها وهي القاعدة الرئيسة والقوية لاي اقتصاد وطني قوي. فكان لا بد من اعتماد الاستراتيجية الوطنية على الموانئ بدل المزارع لتوفير الامن الغذائي واصبح مع هذا كله ميؤوساً من الوصول الى الاكتفاء الذاتي غذائيا من خلال الزراعة الوطنية، واستوردنا جل حاجاتنا الغذائية من الخارج فكانت خسارتنا فادحة وارضنا الزراعية تئن من تبويرها واهمالها.

من هنا كان لا بد للدولة من ان تصبح المعيل لتوفير ما يغطي الحاجات المطلوبة والملحة. وانه مهما بلغت مكتسباتنا الاقتصادية فلا نجد الا الزراعة عند الملمات لمواجهة الظروف الصعبة.

ان مسؤولية الدولة استغلال الموارد الوطنية وادارتها، والدولة تعي مسؤولياتها ولن تقبل اغفال الموارد الزراعية من فلاح ومزارع وارض خصبة ولن تستسلم للحملة التي عطلت هذه الموارد الرئيسة، لا سيما وان ترك تسيير دفة الزراعة لخبرات اقل ما يقال فيها حتى الساعة انها غير ناجحة وانها متعثرة خلال الاربعة عقود الماضية امر غير ممكن. لذا نامل من الحكومة التدخل لتحويل المسار الزراعي المتعثر وهو القاعدة والمنطلق للابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

البعد الاقتصادي

ان الزراعة اقوى واصلب واعمق روافد الاقتصاد الوطني، لا سيما وان اغفال دورها في الاردن خلال الاربعة عقود الماضية قد ساهم في الازمات والاهتزازات الاقتصادية المتكررة، والدليل على ذلك ان العوائد الجمركية والضرائب لا زالت تشكل الروافد الرئيسة لاقتصادنا الوطني اذا استثنينا عوائد الخامات الطبيعية من الفوسفات والبوتاس والاسمنت.

ان الاقتصاد القوي يحتاج الى موارد قوية ودائمة ولا يكون ذلك الا بالتركيز على الانتاج المحلي من الخامات المحلية، والانتاج الزراعي المحلي هو الاوسع رقعة والاكبر حجما والاكثر استقرارا لا سيما والاردن بلد زراعي على امتداد التاريخ وحتى الساعة. ورغم هذه الحقيقة فهناك سياسات سلبية اوصلت الزراعة الى ما تعاني منه اليوم.

اثر السياسة التموينية على الزراعة

عندما وضعت السياسة التموينية كانت الزراعة الوطنية غائبة تماما ولا أدل على ذلك من

فصل مسؤولية توفير الامن الغذائي عن وزارة الزراعة. فهي وحسب طبيعة عملها، اما ان تكون وزارة زراعة مسؤولة عن توفير الامن الغذائي من الارض الزراعية الاردنية او لا تكون، يضاف الى ذلك عوامل اخرى حطمت مواردنا الزراعية الوطنية اهمها:ـ

أ ـ ترك رسم البنى التحتية للتنمية الزراعية الوطنية لكوادر وخبرات غير اردنية.

ب ـ تحجيم دور وزارة الزراعة وفصل مسؤولية توفير الامن الغذائي عنها.

ج ـ تكريس الجهود لاستيراد المنتجات الزراعية لتحقيق الامن الغذائي الوطني، ودعم المواد التموينية الامر الذي شجع الاستهلاك مما زاد الضغط على احتياطياتنا من العملات الاجنبية.

د ـ الحد من نشاط الفلاح والمزارع الاردني في جعل الاولوية للانتاج الزراعي المستورد وتوجيه الدعم له والحوافز المادية للمستورد منه حيث يستورد بسعر اعلى بما يصل الى ٣٠٪ من مثيله من الانتاج الزراعي المحلي ويباع بسعر اقل من المنتجات المحلية المثيلة له.

هـ ـ إستيراد الانتاج الزراعي في وقت نزول مثيله من الانتاج المحلي مثل لحوم الدواجن والبقوليات وزيت الزيتون وثمار اللوزيات والتفاحيات وكذلك البطاطا والبصل.

و ـ إستيراد مواد غذائية مصنعة وبدائلها متوفرة محليا مثل العصيرات والفواكه والمربيات ومشتقات الالبان حتى الخضار المعلبة والمجمدة والاعلاف والمركزات العلفية وتسوق اللجنة مثالا هنا ان مصنع الحمضيات الطازجة في المفرق قد اغلق بعد خسارات متلاحقة لعدم قدرته على تصريف انتاجه في اسواقنا المحلية التي اغرقتها المواد المماثلة المستوردة واغلبها عصيرات كيميائية غير طبيعية.

ي ـ استيراد القمح والحبوب الاخرى دون الابقاء على الاسعار المجزية للمنتج الاردني. ان قلة حجم المورد المادي العائدة للمزارع من انتاجه وبالتالي عدم قدرته على الاستمرار باستغلال ارضه الزراعية هي من اهم النتائج المترتبة على هذه السياسة.

البعد الاجتماعي:ـ

ان الادعاء بعدم جدوى الزراعة في بلدنا قد اوحى لصاحب القرار فيما مضى من خلال مشورات لا تؤمن باهمية هذا القطاع حتى عم هذا الادعاء اوساط المزارعين والمعنيين بالزراعة في هذا البلد، فوجد المزارع نفسه غير قادر على الاستمرار في نشاطه الزراعي فهجر الريف والبادية وكان من جراء ذلك ما يلي:ـ

أ ـ هجر الارض الزراعية وتعطيلها لعدم تغطية المردود الزراعي لحاجات اصحابها.

ب ـ هجر الريف والبادية وافراغها من اهلها.

ج ـ اكتظاظ المدن بكثافات بشرية بحثا عن تحسين الاوضاع الاقتصادية للافراد والاسر الريفية وفي البادية.

د ـ البطالة التي حدت بالناس في بعض الحالات الى الجنوح محدثة المشاكل الاجتماعية على اختلافها وبعض الحوادث الجرمية.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
النصاب اخي والاستاذ محمد الازايده، ارجو من الزملاء الافاضل حتى لا يفقد المجلس النصاب شكراً للزملاء الافاضل.

حاب ان اوضح زملائي بأنه الجميع من يرغب ان يسمع من معالي وزير الخارجية حول زيارة وزير الخارجية الامريكي، لذلك ارجو من الزملاء انه بعد الانتهاء من قراءة مقرر اللجنة الزراعية سننتقل مباشرة الى سماع معالي وزير الخارجية.

ترفع الجلسة لمدة عشرة دقائق للصلاة ومن ثم نعود لاستئناف الجلسة.

* وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق لأداء صلاة المغرب *

معالي النائب الاول لرئيس المجلس:
ارجو من الزملاء بالتكرم بالجلوس، تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

البعد السياسي

ان تأمين لقمة العيش محليا عامل اساسي وهام للقدرة على صياغة القرار السياسي وتوفير الكرامة الوطنية الامر الذي حدى بالحكومة الموقرة الى اتخاذ بعض القرارات الايجابية لصالح القطاع الزراعي، ومع تقديرنا كلجنة زراعية لهذه الخطوة الا اننا نتطلع الى معالجة متكاملة للمسألة الزراعية خاصة اذا علمنا ان مستورداتنا العامة في ١٩٩٢ بلغت ٣ مليار دولار بينما تغطيّ عائداتنا من الخامات الطبيعية ٣٠٪ فقط من هذا المبلغ عندها ندرك تماما مدى اهمية القطاع الزراعي للمساهمة في سد الفجوة بين الحاجة وتغطيتها محليا وبالتالي الاتجاه نحو تصويب مسارنا الاقتصادي.

ملاحظات اللجنة فيما يتعلق بأهم جوانب القطاع الزراعي:

لقد توخت اللجنة الزراعية من خلال هذا الجزء من تقريرها ابراز أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، والتي تتطلب جهدا فوريا لما لها من اثار واضحة ومباشرة على حاضر هذا القطاع الهام ومستقبله. وعليه تضع اللجنة بين يدي المجلس الكريم الملاحظات والاستنتاجات التالية:

١ـ لاحظت اللجنة غياب سياسة زراعية واضحة المعالم ومتكاملة في عناصرها تتبنى من خلالها خطط المحافظة على الموارد الزراعية في الاردن وتنميتها وادامة انتاجيتها.

٢ـ تعدد الجهات التي تتخذ القرارات والتي اثرت سلبياً على الموارد الزراعية، وعلى الرغم من ان القانون يحدد وزارة الزراعة بالجهة الوحيدة المخولة بالتنمية الزراعية في الاردن، الا ان هناك العديد من الجهات الاخرى التي سمح لها باتخاذ قرارات لها اثار سلبية مباشرة على الارض الزراعية وعملية الحفاظ عليها.

٣ـ التعارض الواضح بين مهمة تحديد استعمالات الاراضي والذي يقع في صلبها تحديد الاراضي الزراعية بقصد المحافظة عليها، وهي مهمة تدخل ضمن عمل وزارة الزراعة ومهمة تحديد الاراضي غير الزراعية بقصد تنظيمها وادخالها في عمليات تنظيم الانشطة الاخرى والتي تقع ضمن مفهوم التخطيط الاقليمي مما ادى الى كثافة الانشطة السكانية غير الزراعية وتركيزها في المناطق الزراعية وبالتالي ضياع الجزء الاكبر منها وتهديد ما تبقى.

٤ـ حدوث اختناقات في مساحات صغيرة نسبيا تتركز فيها التجمعات السكانية وتنفيذ معظم مشاريع الاسكان والتطوير الحضري في مناطق زراعية، مما ادى الى تفتيتها وضياعها.

٥ـ اغفال بعد الأمن الوطني في المشاريع التنموية الزراعية الرئيسة كاستثمار المناطق الحدودية الخالية من أية تجمعات سكانية مهمة، وذلك لما لهذا الأمر من اهمية بالغة في تثبيت المواطن على أرضه، وخلق الحوافز للتوسع بعيدا عن التجمعات السكانية الرئيسة في الوسط.

٦ـ لاحظت اللجنة أنه على الرغم من كثرة الأموال المستثمرة بالزراعة الا انها لم توجه التوجيه المجدي، مما أدى الى ضعف أداء هذا القطاع الحيوي على مر العقود، وخاصة في مجالات:

- المدخلات الزراعية وانتاجها محليا.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تنمية الموارد الزراعية والمحافظة عليها وخاصة الأراضي الزراعية.

٧ـ تدني نشاطات وزارة الزراعة في مجال الأبحاث الزراعية والارشاد على الرغم من انشاء المركز الوطني لنقل البحوث والتكنولوجيا، والذي يكاد لا يعمل على الرغم من مرور سنوات على انشائه.

٨ـ عدم توفر معلومات احصائية دقيقة لأوجه كثيرة تتطلبها عملية التنمية الزراعية الشاملة، وقد لاحظت اللجنة في بعض الأحيان عدم توفر هذه المعلومات للجهات المختلفة التي تتداخل نشاطاتها وبدرجات متفاوته في عملية التنمية الزراعية.

٩ـ غياب سياسة تسعير ملائمة للمنتجات الزراعية تعود بالفائدة على المنتج الزراعي بالدرجة الأولى.

هذا وقد تدارست اللجنة باهتمام بالغ الموارد المائية المتاحة للأغراض الزراعية في الحاضر والمستقبل والضغوط التي تعاني منها هذه الموارد نظراً لاختلال معادلة الموارد وعدم استغلالها وعدم التوجه الجاد نحو تنميتها. وفي هذا المجال تورد اللجنة الملاحظات التالية:

١ـ عدم كفاية الاحتياطات المتخذة في منع تلوث المياه العادمة الناتجة عن المصانع مع المياه السطحية والتي تستخدم في الزراعة.

٢ـ تنظر اللجنة باهتمام بالغ الى مسألة الفاقد من شبكات مياه الشرب والتي تشكل جزءا مهما من الموارد المائية والواجب توفرها لمجابهة تحدي نقص المياه المتزايد نظرا للزيادة السكانية المضطردة حيث ان الموارد المائية المخصصة للزراعة هي التي تغطي الأن احتياجات قطاعات كبيرة من السكان، وترى اللجنة ان هذا الموضوع بلغ من الخطورة تقتضي التحديات المستقبلية التعامل معها فوراً.

٣ـ استخدام جزء كبير من احتياطي المياه الاستراتيجي في مشاريع زراعية لم تحقق الهدف الاساسي من انشائها (البادية الجنوبية وخاصة الديسي).

٤ـ تدني كفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة.

٥ـ عدم كفاية الجهد الحكومي الموجه الى استثمار المياه السطحية في المناطق الشرقية حيث

تشكل هذه الاراضي المنفذ الوحيد للتوسع الزراعي والذي تفرضه طبيعة التحديات المستقبلية. خاصة وان السدود المائية في البادية يمكن توظيف بعضها لحقن المياه في الاحواض الجوفية.

* هذا ومن الجدير بالذكر ان هناك بعض الملاحظات التي لها مساس بالامن الأقتصادي للبلد، ارتأت اللجنة بأجماع ان تذهب للحكومة على شكل مذكرة لسيادة رئيس الوزراء لأهميتها *.

القرارات

لمعالجة القضايا الواردة في مقدمة هذا التقرير وملاحظات اللجنة، تضع اللجنة بين يدي المجلس الكريم القرارات التالية املة الموافقة عليها.

اولا: فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والجوانب التنظيمية والادارية للقطاع الزراعي.

أ ـ بلورة وتحدي الأسس والاولويات الحقيقية في وضع سياسة زراعية واضحة المعالم تستند الى استراتيجية بعيدة المدى تحقق الاكتفاء الذاتي، لا تتغير بتغير الاشخاص، تكون ملزمة لكافة الجهات ويعمل على تطويرها بما يتلائم والمستجدات بهدف الوصول الى التنمية الشاملة والمتكاملة.

ب ـ دمج العديد من المؤسسات العاملة في هذا القطاع كمؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة التسويق، وغيرها مع وزارة الزراعة.

ج ـ انشاء هيئة زراعية عليا بمشاركة اعضاء من كافة الجهات المعنية بالقطاع الزراعي من المزارعين بكافة تخصصاتهم ومصدرين بالاضافة الى اعضاء من كافة الدوائر والمؤسسات الرسمية والجامعات تجتمع هذه الهيئة مرة كل ثلاثة اشهر ويكون الاجتماع على شكل ندوة مفتوحة.

د ـ وضع السياسات الزراعية بالاعتماد على الخبرات والدراسات الوطنية كاساس لها، ولا مانع من الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية اذا اقتضى الامر.

هـ ـ عقدمؤتمر وطني تقييمي سنويا لكافة الفعاليات الزراعية تطرح من خلاله القضايا الوطنية في مجال الزراعة.

و ـ اسناد دور كبير لوزارة الزراعة في رسم السياسة التموينية.

ز ـ اعادة النظر في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣، والقوانين الاخرى المتعلقة بالزراعة وتعديلها بما يتلائم واهداف السياسة الزراعية.

ثانيا: فيما يتعلق بمستلزمات الانتاج:

أ ـ اعتماد انتاج البذور والتقاوي للخضار على اختلافها محليا من خلال تحسين بذور الاساس المحلية، وكذلك الاصول والامهات في البستنه الشجرية والسلالات المحلية من الثروة الحيوانية واحلالها محل المستورد بعد تحسينها وبالتدريج.

ب ـ انتاج الادوات الزراعية على اختلافها فيما فيها الات ـ الجرارات الزراعية محليا، والاتفاق مع احدى الشركات العالمية لتجميع الجرارات الزراعية في الاردن.

ج ـ اعتماد الاسمده العضوية على ان تستعمل الاسمدة الكيميائية كعناصر منفصلة او مركبة بعد تحليل التربة لتغطية النقص في العنصر او المركب المقصود فقط.

د ـ انشاء مصنع لمادة البيتموس «التربة المخلخلة» من مخلفات النباتات واشجار الموز بعد قطف ثمارها.

هـ ـ والى ان يتم تحقيق هذه الاهداف لا بد من مراقبة اسعار مستلزمات الانتاج والتأكد من جودة نوعيتها، الامر الذي يخفف من كلفة الانتاج الخضري.

ثالثا: استعمالات الادوية الزراعية:

أ ـ اعتماد المقاومة الحيوية اولاً على ان ينحصر استعمال الادوية الكيميائية الزراعية بوزارة الزراعة بمباشرة اجهزتها الفنية وخبرائها القيام بهذه المهمة.

ب ـ مضاعفة الرقابة المتخصصة فنيا على استخدام الكثير من المدخلات الزراعية.

رابعا: استغلال الموارد الزراعية:

أ ـ قصر مهمة تحديد استعمال الاراضي في وزارة الزراعة وان لا يسمح بتداخل اية نشاطات او استخدامات اخرى الا بعد ان تحدد وزارة الزراعة صلاحيتها للزراعة على ان تحدد هذه المهمة بقانون ملزم لكافة الجهات.

ب ـ اعتماد سياسة اسكانية على مستوى الوطن تمنع من التعدي على الارض الزراعية.

ج ـ مسح شامل للتربة الزراعية لمعرفة خواصها في كل انحاء المملكة وايجاد اطلس زراعي.

د ـ تأجير اراضي الدولة الصالح منها للزراعة لمن يزرعها كملك منفعة دون الرقبة على ان تؤجر باسعار رمزية من اجل اردن اخضر ودعم عمليات صيانتها واصلاحها وادامة انتاجيتها.

هـ ـ منع استعمال الاراضي الزراعية المنبسطة والتي تزيد معدلات الامطار فيها عن (٣٠٠) ملميتر للبناء ومنع تغيير طبيعتها الزراعية لاي سبب من الاسباب واقتصار زراعة الاشجار على الاراضي المرتفعة والوعرة.

و ـ منع تعطيل الاراضي الصالحة للزراعة على ان يغرم مالكها اذا عطلها لثلاث سنوات متتالية.

ز ـ الاخذ بالدورة الزراعية في كل الاراضي الزراعية المروية والبعلية.

خامسا: البادية:

أ ـ مسح الاودية في البادية والمباشرة بعمل السدود الترابية على ان يشترك في هذا المشروع الوطني القوات المسلحة الاردنية ووزارة الاشغال العامة وحيثما وجدت اليات القطاع العام وعلى الحكومة متابعة ذلك وتنفيذه بكل السبل الممكنة.

ب ـ تفعيل دور مديرية تنمية البادية في وزارة الزراعة لتتولى مسؤولية الاشراف على هذا المشروع الحيوي.

سادسا: السدود وزيادة المخزون المائي:

أ ـ تحديد جهة تعمل على وضع استراتيجية استخدام المياه في الزراعة تقوم بما يلي:

- ـ تنمية موارد المياه للاغراض الزراعية.
- ـ رفع كفاءة استخدامها.
- ـ المحافظة على نوعيتها.
- ـ تنسيق استخدامها مع القطاعات الاخرى.
- ـ ايجاد الاسس الفنية لوضع التشريعات اللازمة لتنفيذ خطط هذه الاستراتيجية.

ب ـ اقامة السدود التقليدية على كل

الاودية ضمن خطة وطنية على ان تكون لها الاولوية على المشاريع الراسمالية الاخرى في جميع انحاء المملكة وخاصة في الجنوب.

ج ـ وضع خطة وطنية تحدد الاماكن المسموح باقامة محطات معالجة المياه العادمة بها بهدف الاقلال من تلوث الاحواض المائية او تخريب الرقعة الزراعية.

د ـ تشديد الرقابة والمساءلة في حالة اهمال الاهداف التي ستقام من اجلها هذه المحطات.

سابعا: النمط الزراعي الطوعي:

أ ـ وضع اولويات المنتجات الزراعية على اساس الحوافز السعرية ويعطي انتاج القمح الاولوية الخاصة.

ب ـ الزام شركات الجنوب الزراعية في الديسي والمدورة بشروط العقد وعدم مزاحمة مزارعي الخضار في المناطق الاخرى.

ج ـ التزام الحكومة بوضع الية لشراء الفائض من المنتج الزراعي بسعر محدد مسبقا لاصناف محددة مثل البندورة والخيار والباذنجان بحيث تكون المزارع على علم مسبق بان لهذا المنتج سعره المحدد من بداية الموسم ليحدد المزارع توجهه لزراعة هذا الصنف او ذاك.

د ـ البحث عن جدوى زراعات غير تقليدية مثل الشمندر السكري وفول الصويا وزيت النخيل والاعلاف والاخشاب الصناعية.

ثامنا: التمويل الزراعي:

أ ـ توحيد مصادر الاقراض والتمويل في مؤسسة واحدة على ان يتم تمويل المشاريع الزراعية بعد ثبوت جدواها وضمان متابعتها بدون فوائد والغاء الفوائد المستحقة، علما بان مجلس النواب كان قد اتخذ قرارا بالاعفاء من الفوائد وجدولة الديون لستة سنوات ولم يتخذ اجراء لتطبيق ذلك القرار كاملا من قبل السلطة التنفيذية وذلك بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠.

ب ـ تأسيس بنك للتنمية الزراعية ودمج البنك التعاوني بكامل جهازه وحساباته وكذلك مؤسسة الاقراض الزراعي، واعطاؤه الاستقلالية الادارية والمالية برئاسة وزير الزراعة.

ج ـ جدولة رأس المال المستحق لمدة خمس عشرة سنة.

د ـ وضع اسس لتحصيل القروض المستحقة تعتمد على حوافز التسديد.

تاسعا: التحول التدريجي الى الانتاج المحلي من المواد التموينية:

أ ـ رفع سعر الانتاج الزراعي المحلي عن المستورد مثيله بواقع (١٠٠) دينار للطن الواحد على ان لا يستورد من الخارج الا كميات تكميلية فقط وان يكون سعر البيع للمستورد اعلى بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ للقطاعي عن سعر المنتجات المحلية.

ب ـ وقف استيراد لحوم الدواجن من الخارج.

جـ ـ وقف استيراد الحليب المجفف الا لاستعمالات الاطفال، والتوجه نحو دعم الحليب السائل المنتج محليا.

د ـ زيادة القيود ورفع الرسوم والضرائب على استيراد منتجات الصناعات الغذائية والتي تدخل بها المنتجات الزراعية مثل الاجبان والالبان والخضروات المجمدة والمعلبات والعصائر.

هـ ـ الدعم على الانتاج الحيواني من الالبان واللحوم بنسبة ١٠٪.

و ـ وقف استيراد الخضار والفاكهة من الخارج.

عاشراً: التسويق الزراعي:

أ ـ تشغيل ماكنات التدريج والتوجه نحو اعتماد تدريج الخضار والفواكه.

ب ـ اعتماد اسواق خارجية من خلال شركة او شركات القطاع الخاص واعادة النظر في هيكلية الشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية وتحويلها الى شركة مساهمة تكون اولوية المساهمة فيها للمزارعين.

ج ـ وضع حد ادنى لاسعار القطاعي في الاسواق المركزية، بحيث لا يقل تحت اي ظرف من الظروف عن سعر الكلفة زائد ٥٪ ربح للمنتج.

د ـ استلام الخضار والفاكهة من ارض الانتاج، بحيث لا يتحمل المنتج سلبيات النقل او التسويق في الاسواق المركزية او اجور النقل ضمن الية تحقق هذا الهدف.

هـ ـ الغاء مؤسسة التسويق الزراعي وحصر مهماتها بدائرة الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة.

و ـ اعتماد مبدا المقايضة الزراعية بين استيراد الاسمدة او غيرها وتصدير الخضار مقابلها.

ي ١ـ التوجه التدريجي للاعتماد على العبوات الاقل كلفة والاكثر استخداما.

ي٢ـ انشاء صندوق دعم الصادرات الزراعية.

حادي عشر: الصناعات الزراعية:

أ ـ تصنيع الخضار وتعليبها وكذلك المربيات والفاكهة المعلبة وعدم ترخيص هذه الصناعات الا اذا انشئت في مناطق زراعية.

ب ـ تطوير مصانع البندورة وزيادة عددها لتغطي كل مشتقات صناعة البندورة الاخرى.

ج ـ انشاء مسالخ دواجن في كل محافظات المملكة ومخازن تبريد وفي كل التجمعات الكبيرة لهذه الصناعة.

ثاني عشر: الاعلاف

أ ـ ايجاد الحوافز لاصحاب الماشية لتنمية المراعي والبحث عن البدائل العلفية المحلية من خلال الموارد الطبيعية.

ب ـ استغلال المواد العلفية من الغابات وبقايا المصانع وبقايا اسواق الخضار المركزية والصنف الرابع من الخضار والفاكهة المدرجة.

ج ـ استغلال مخلفات المسالخ والحيوانات النافقة لانتاج المركزات العلفية من البروتين الحيواني.

د ـ التركيز على دعم مخرجات الانتاج الحيواني.

ثالث عشر: الابحاث والمعلومات:

أ ـ وضع سياسة بحثية واضحة تستند الى اهداف واولويات السياسة الزراعية.

ب ـ اعتماد الخبرات الوطنية والتمويل الوطني ما امكن.

ج ـ دراسة اوضاع المركز الوطني لنقل البحوث والتكنولوجيا وتحديد ومعالجة عوامل واسباب ضعف ادائه وتدني قدرته في المساهمة بعملية التنمية الزراعية.

د ـ التنسيق ما بين الجهات التي تهتم بالابحاث الزراعية (وزارة الزراعة، الجامعة الاردنية، الجمعية العلمية الملكية وغيرها).

رابع عشر: التأمين الزراعي:

يهدف هذا المشروع تغطية الكوارث الانتاجية والازمات السعرية واخراج مفهوم التأمين الزراعي الى حيز الوجود على شكل قانون لما له من أثر بالغ الاهمية في بقاء واستمرار النشاط الزراعي بابعاده على المزارع المنتج والجهة المحلية الممولة للزراعة في آن واحد، وبالتالي على الوطن ككل. نعطي مثلا على آلية تفعيل دور هذا الصندوق، بحيث تكون مصادره على الوجه التالي:

أولا: ضرائب اسواق الخضار.

ثانيا: نصف مليون دينار تدفع سنويا مساهمة بدخل هذا الصندوق من الشركات العاملة في المصادر الطبيعية الاردنية (الفوسفات، البوتاس، الاسمنت).

ثالثا: مساهمة الحكومة بثلاث ملايين دينار سنويا.

رابعا: مساهمة المزارعين بقيمة دينار على الدونم المروي الواحد ونصف دينار على الدونم من الاراضي البعلية المستثمرة بالاشجار المثمرة ومائة فلس على الدونم من الاراضي المستغلة لزراعة المحاصيل الحقلية.

خامس عشر:

مطالبة الحكومة انجاز مشروع قانون اتحاد الفلاحين الذي احاله المجلس اليها قبل انتهاء هذه الدورة للمجلس، كونه يمثل آلية تفعيل استغلال الموارد الزراعية.

سادس عشر: المشاركة الشعبية في التنمية الزراعية:

ان جهود الاجهزة الرسمية مهما بلغت لن تكون كافية لوحدها لتحقيق هدف «اردن اخضر»، ومن هنا تنبثق اهمية المشاركة الشعبية في تخضير الاردن بغرض حماية موارده من التدهور والحد من مشكلة التصحر. ومن اهم النشاطات التي تقترحها اللجنة حسب الجهات التي يمكن ان تتولاها ما يلي:

١ـ وزارة التربية والتعليم: والتي تتعامل مع حوالي مليون وثلاثمئة الف من ابناء هذا الوطن، فمن واجبها التوجه نحو العمل على غرس روح المواطنة الصالحة المتمثلة في المحافظة على الموارد وتنميتها من خلال المشاركة في نشاطات التحريج، وتخصيص اراضي محددة لكل مدرسة وكلية مجتمع لممارسة كل النشاطات الزراعية المختلفة.

٢ـ القوات المسلحة: وذلك عن طريق تحريج المعسكرات وتوفير الدعم المناسب لوزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة سواء كان لتحضير الاراضي او المساعدة بالاليات اللازمة وتخصيص مناطق تقوم القوات المسلحة بتشجيرها والعناية بها.

٣ـ الجامعات والجمعيات الخيرية والنوادي وذلك بتخصيص مناطق تعمل هذه المؤسسات على تحريجها وادامة العناية بها.

٤ـ تخصيص جوائز ومكافآت مادية ومعنوية للجهات التي تقوم باعمال متميزة في هذا المجال سنويا.

٥ـ التركيز على تخضير الاردن باشجار البيئة المثمرة مثل الزيتون والخروب والبطم والبلوط وغيرها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الامة   رئيس اللجنة الزراعية
صالح الزعبي

وشكراً معالي الرئيس.

ملحق مطالعات معالي رئيس اللجنة الزراعية
حول عائدات الزراعة

الموارد الزراعية الاردنية الحالية :

تحقق الموارد الزراعية حاليا على تعددها مبلغا متواضعا لا يتجاوز ٢٥٠ مليون دينار مفصلة بالجدول رقم (١).

الانتاج المقدر للموارد الزراعية :

ان الاستغلال الامثل للموارد الزراعية والذي يعتمد على ايجاد الحوافز التي تعتمد على ان (نأكل مما ننتج) ويترتب على ذلك جعل المردود المادي للزراعة مجزيا ومحققا العيش الكريم للفلاح والمزارع الاردني وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج محليا وتوظيف امثل للبحث العلمي والارشاد الزراعي واعتماد التسويق الزراعي السليم. كل هذا يحقق دخلا من الزراعة يصل الى اكثر من ملياري ونصف المليار دينار اردني في السنة.

انظر الجدول رقم (٢)

جدول رقم (١)

الانتاج الزراعي الحالي

المساحة المستغلة مليون دينار	نوع المحصول	الموقع	الكمية ألف طن	القيمة مليون د.
١	حبوب	شفا وغور	١٠٠	١٠
٠ر٦	زيت زيتون	شفا	٠٠٩	١٨
	ولوزيات	شفا	٢٠٠	٢٠
	وتفاحيات	شفا		
	لحوم حمراء	بادية	٠٣٠	٩٠
		وشفا وغور		

معادلة اللحوم حسب التعداد الرسمي ٥٠٪ من المواليد تربى للحم.
غنم ٢٠٠٠٠٠٠ رأس سنويا ١٥٠٠٠٠٠ على أساس ٧٥٪ من المواليد تحول للحم.
ماعز ١٠٠٠٠٠٠ رأس ١٥٠٠٠٠٠ * ٢٠ كغم لحم.
المجموع ٣٠٠٠٠٠٠   ٣٠٠٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ ألف طن لحم.
٣٠٠٠٠ * ٣٠٠٠ دينار للطن = ٩٠ مليون د.

لبن	غنم	وماعز	بادية	
			شفا	٦٠	١٨
			غور		

معادلة اللبن
٣ مليون * ٢٠ كغم انتاج سنوي = ٦٠ ألف طن حليب * ٣٠٠ دينار للطن = ١٨ مليون دينار

خضار	غور وبادية	٨٠
المجموع		٢٣٦

الجدول رقم ٢

الانتاج المقدر للزراعة

النوع	المنطقة	الكمية ١٠٠٠ طن	القيمة مليون دينار
محاصيل حبوب	الشفا	٠٨٠٠	٠٨٠
محاصيل حبوب	الأغوار	٤٣٠ر١	١٤٣
محاصيل حبوب	البادية	٠٠٠ر٤	٤٠٠
المجموع		٢٣٠ر٦	٦٢٣
الأشجار المثمرة			
زيت زيتون	٦٠٠ الف دونم من أرض الحراج	٠٩٠ر٠	١٨٠
لوزيات وتفاحيات	الشفا	١٠٠٠	٢٠٠
موز وحمضيات	الأغوار	٠٢٥٠	٠٧٥
المجموع		٥٧٠ر٧	٠٧٨ر١

خضــار	الشفــا	٤٫٠٠٠	٤٠٠
خضــار	الأغــوار	٢٫٥٠٠	٢٥٠
المجموع		١٤٫٠٧٠	١٫٧٢٨

النوع	المنطقة	الكمية ١٠٠٠ طن	القيمة مليون دينار
لحوم حمراء	البادية	٠٫٣٧٥	٠٫٧٥٠
لبن غنم	البادية	٠٫٣٧٥	٠٫١١٢
لبن بقر	الشفا والأغوار	٠٫١٠٠	٠٫٠٢٠
لحوم بقر	الشفا والأغوار ٤٠٪ من ٢٠٠ ألف رأس بقـر	٠٫٠٠٨	٠٫٠١٦
المجموع		١٤٫٩٢٨	٢٫٦٢٦

رئيس اللجنة الزراعية

معـالي النائب الاول لـرئيس المجلس: شكراً لك، الاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشيـاب: شكراً معـالي الرئيس.

الحقيقـة اسمح لي ابتـداءاً ان اشـير الى أهمية هذا التقرير، ارى ان هذا التقريـر بالـغ الاهمية أهمية تنبع انه شخص السياسات المتبعة وحللها وبين اوجه الخلل فيها، وبمقابل ذلـك يقترح سياسات بديلة، ويقترح اجراءات بديلة لا نحكم عليهـا سلفاً بـالصحـة، او عــدم الصحة، لكنني ارى ان له استحقاق كبير وهو انه رسم اطاراً للتفكير لاول مرة يضعه مكتوباً امـام هذا المجلس، وان الخلل في السيـاسات المتبعة سابقا على مر العقود الماضية والذي ابرزه هذا التقريـر كنا نحمـل مسؤوليته الى السلطة التنفيذية، اما وقد استقامت الحياة النيابية، اما وقد خطب كل منها حـول السياسـة الزراعيـة وحول مظاهر الخلل فيها وشبعنا خطابات ارى ان نولي هذا التقرير الاهمية التي يستحق وارى ايضا توجيه الشكر للجنـة الزراعيـة على هـذا التقرير بغض النظر عن الحكم الذي نصـدره ونحن نناقش هذا التقرير، لكن هـذا التقريـر الـذي يستحق مثل هـذه المناقشـة المستفيضـة والمعمقة كي لا نكون نحن كمجلس نـواب، مسؤولين عن استمرار الخلل الحقيقة بعد هذا التقرير ستكون المسؤولية على عاتق المجلس، ان اهملنا هذا التقـرير فنحن كنـواب بالـرغم من خطاباتنا سنحمل مسؤوليـة استمرار الخلل في السياسة الزراعية.

لذلك لاهمية هذا التقرير اقترح تأجيـل

مناقشته الى جلسة قادمة نتفق عليها، ويأتي كل واحد منا وبيده ومعه افكاره يناقشه بالتعاون مع الحكومة وتقول الحكومـة رأيها في كـل سياسـة مقترحة، وفي كل اجراء مقترح لنصل بالمحصلة الى اتباع سياسة موحدة متفق عليها وطنيا اكرر الاقتراح وهو تأجيل نقاش هذا التقرير لجلسة أخرى خاصة وانك معالي الرئيس قد اعلنت ان معالي وزير الخارجية يود القاء بيان عن محادثات وزيـر الخـارجيــة الامـريكي مــع المسؤولـين الاردنيين، وشكرا.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذا سمـح الزمـلاء الافاضـل هنـاك اسـماء كثيـرة سجلتها الآن اي اذا كان هنـاك توجـه حسب الاقتراح من الزميل حسني الشياب لاهمية هذا التقرير الشافي والوافي، والذي يهتم به جميع ممن له علاقة بالقطاع الزراعي، فان ارتأى المجلس الموافقة عـلى هذا الاقتـراح بتأجيله الى جلسـة قادمة لتتـاح الفرصـة لكل زميـل بمناقشـة هذا التقرير الشافي والوافي كما قلت، ان كان هناك مـوافقة اذا سمحـوا لي الاخوان، اذا اعـطيت واحد سأعطي الجميع، هناك أسماء الآن مسجلة عندي حوالي سبعة اسماء، اذا سمح الاخوان نعطي معالي وزير الزراعة، تفضل معالي الاخ.

معـالي وزير الـزراعة: شكـرا، معالي الرئيس.

بعد ان استمعنا الى هذا التقرير، اطلب ان تتاح لي الفرصة لتحضير تحليل علمي دقيق لهذا التقرير ولمناقشة كل ما جاء فيه واطلب من الرئاسـة الجليلة تحديـد موعـد لاحق لذلـك. وشكرا.

معـالي النائب الاول لـرئيس المجلس: اذن موافق المجلس الكريم على تأجيل مناقشة هـذا الامر، اصبـح تصويت عليـه، الاستـاذ عبدالعزيز هناك تصويت على المطروح الان، لو سمحت، هناك سيطرح الآن للتصويت مطروح اقتراح الاستاذ حسني الشياب للتصويت. من مع هذا الاقتراح؟

سنستمــع للحكـومــة، اذن اغلبيــة، الاربعاء القادم سيكون هناك مناقشة من قبـل الحكـومة لمـوضـوع الاسعـار والتمـوين لكن، سيعلم الـزملاء ربمـا سيكون الاحـد القادم او الاربعـاء ما بعـده، لانـه ستكـون الجلسـات صباحية فيما يختص شهر رمضان المبارك.

والان نستأذن الزملاء لسماع بيان معالي وزير الخارجية فليتفضل.

معالي وزير الخارجية:

بسم الله الـرحمن الـرحيم، والســلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معــالي الـرئيس، حضــرات النــواب المحترمين، رغم معرفتي بأن هناك جلسة خاصة لمنـاقشة السياسة الخـارجية في المـوعـد الـذي سيحـدده مجلسكم المـوقـر، الا انني رأيت من واجبي أن انقل لكم خلاصـة المباحثـات التي جرت بيننا وبين وزير الخارجية خلال زيارته لنا في اليومين الماضيين.

معــالي الـرئيس، حضــرات النــواب المحترمين.

قام وزير الخارجية الامريكي السيد وارن كريستوفر بزيارة للاردن ضمن جولته الحالية في المنطقة. وقد تركز البحث خلال المباحثات التي

اجريت معه على عملية السلام والوضع في المنطقة والعلاقات الثنائية الاردنية الامريكية. حيث اكد جلالة الملك المعظم على ثوابت الموقف الاردني خاصة فيما يتعلق بضرورة التوصل الى سلام شامل عادل ودائم على اساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ اعادة الارض مقابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على ترابه الوطني. وقد اكد جلالته ان القضية الفلسطينية هي القضية الاساسية في المنطقة وانه اذا لم يتم التوصل الى حل عادل لها فان المنطقة لن تشهد الاستقرار وستواجه مصيرا مأساويا.

واشار جلالة الملك في المباحثات الى قضية المبعدين الفلسطينيين الاربعمائة والى انها تشكل عائقا رئيسيا في طريق عملية السلام يجب حلها عن طريق اعادتهم جميعا بالاضافة الى اعادة غيرهم من المبعدين واشار الجانب الاردني الى تصاعد اجراءات القمع الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وما ينتج يوميا عنه من ضحايا واوضحنا طبيعة مشاركة الاردن والشعب الفلسطيني في عملية السلام ضمن وفد مشترك حيث قدم الاردن مظلة الوفد المشترك لتمكين الشعب الفلسطيني من تولي شؤون قضيته، وانه بدون التعامل الجاد مع البعد الفلسطيني فلن يكون بالامكان تحقيق اي تقدم.

وفيما يتعلق بالعراق، تم التأكيد على الموقف الاردني من ان استقلال ووحدة اراضي العراق يشكلان عنصرا اساسيا وحيويا لامن المنطقة واستقرارها، وعلى وجوب انهاء معاناة الشعب العراقي، محذرين من النتائج الخطيرة والمأساوية على المنطقة بأكملها لاية اجراءات من شانها الانتقاص من وحدة العراق وسيادته على أرضه. وشدد على جدية التهديد الذي تواجهه المنطقة من جراء اسلحة الدمار الشامل ودعى إلى ضرورة قيام اسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية محذرا من خطر انتشار هذه الاسلحة خاصة في ضوء انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولات دول عديدة الحصول على المعرفة والتكنولوجيا النووية.

وجرى توضيح الاثار المترتبة على الاقتصاد الاردني نتيجة لقرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق، ولاجراءات التفتيش التي تتعرض لها الملاحة المتجهة إلى العقبة.

وقد اكد جلالة الملك المعظم حرص الاردن على التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية والحفاظ على الحرية وحقوق الانسان في الاردن وعبر عن الامل بأن توائم الولايات المتحدة بين امكاناتها وسياستها وبين المبادىء والمثل التي تنادي بها.

ومن جانبه اكد الوزير الامريكي التزام الادارة الامريكية الجديدة بدفع عملية السلام، والتمسك بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بوصفهما يشكلان القاعدة الاساسية لهذه العملية، وقال ان الادارة قررت ان تلعب دور الشريك الكامل في العملية لتساهم في تحقيق انجاز ملموس فيها، واكد على الاهمية التي تعلقها الادارة الامريكية على استئناف المفاوضات ليتاح لها ممارسة ذلك الدور.

وشرح الوزير الامريكي وجهة النظر الامريكية ازاء قضية المبعدين قائلا ان التسوية

التي تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تكفل بالاضافة الى اعادة العدد المعلن عنه من المبعدين، تكفل تخفيض مدة الابعاد الى النصف وايجاد عملية مراجعة لكل حالة على حدة دون تقديم طلبات من المبعدين، واعرب عن توقعه عودة عدد كبير منهم ضمن فترة قصيرة.

وقال ان الولايات المتحدة تعارض الابعاد وان تردي الاوضاع في الاراضي المحتلة يشكل دليلا اضافيا على استحالة استمرار الوضع الحالي وعلى ضرورة بذل كافة الجهود لتسريع التوصل الى حل. وقال انه يجب عدم التفريط بالفرصة الحالية لتحقيق السلام وانهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

* وهنا انصت الجميع لسماع اذان العشاء ثم عاد وزير الخارجية لاكمال البيان.

معالي وزير الخارجية: ودعا وزير الخارجية الامريكية الى التركيز على انجاح المفاوضات والى الالتزام بالاسس التي قامت عليها عملية السلام والتي كانت قد قبلتها الاطراف المشاركة، كما دعا الى ايجاد الطرق لتخطي العقبة الناشئة عن عملية الابعاد بهدف استئناف عملية السلام للتركيز على الامور الجوهرية على مختلف المسارات. ودعا الى ان يكون العام الحالي عام تحقيق تقدم بدل ان يكون عام جمود.

وفيما يتعلق بالعراق اكد وزير الخارجية الامريكي ان ليس لدى واشنطن اية نوايا للانتقاص من وحدة العراق، وقال انه ليس هناك خلاف امريكي مع الشعب العراقي، وشدد على التزام الادارة الامريكية بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن، مشيرا الى انها لا تنظر الى الخلاف مع العراق من زاوية شخصية.

وقد اشاد وزير الخارجية الامريكي بالتجربة الديمقراطية الاردنية مؤكدا على اهمية الاردن ودوره.

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

وارجو ان اعلمكم اننا كنا قد اجرينا سلسلة من المشاورات مع الاطراف العربية المعنية، خاصة سوريا والاشقاء الفلسطينيين قبل زيارة وزير الخارجية الامريكي.

فقد قام السيد ياسر عرفات بزيارة المملكة يوم الخميس، حيث اجرى مباحثات مع جلالة الملك المعظم تركزت حول ضرورة ايجاد حل لقضية المبعدين يكفل امكانية استئناف عملية السلام.

وقد قمت بزيارة دمشق الاسبوع الماضي واجريت مباحثات مع الرئيس السوري ونائبه ووزير الخارجية كذلك وتركزت هذه المباحثات على قضية المبعدين واثرها على عملية السلام. ونأمل أن تكون مواقف الاشقاء السوريين والفلسطينيين مطابقة لموقفنا خلال جولة الوزير الامريكي، خاصة فيما يتعلق بضرورة ايجاد حل مرض لقضية المبعدين وممارسة الضغوط ضد تصعيد اجراءات القمع الاسرائيلي، وتأكيد التزام الادارة الجديدة بأسس عملية السلام، خاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، اذا تسمح لي بملاحظة اخيرة ارجو ان يتم النقاش في الجلسة السرية التي ستتقدم الى المجلس الكريم بعقدها يوم الاربعاء القادم، او في اي يوم اخر ترونه مناسبا بحيث تناقشوا هذا البيان وتناقشوا اي امر اخر له علاقة بالسياسة الخارجية الاردنية وشكرا سيدي.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: شكرا معالي الوزير، الاستاذ عبدالكريم في شيء.

السيد عبدالكريم الدغمي: نقطة نظام.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ما هي نقطة النظام؟ اذا سمحت.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا معالي الرئيس. نقطة النظام تتعلق بالمادة (٨٦) من النظام الداخلي التي تقول:

انه للنائب دائما الحق في التكلم عقب المتحدث عن الحكومة، وقد تلى معالي وزير الخارجية بيانا منه بصفته من الحكومة، ويحق لنا ان نناقش هذا البيان اما الرغبة التي ادلى بها معاليه بعد ان انهى تلاوة البيان فكان عليه ان يبديها قبل ان يتلو البيان، وان يؤجل تلاوة البيان الى الجلسة الخاصة المتعلقة بهذه المواضيع.

اما وقد تلى البيان فيصبح من حق المجلس عملا من المادة (٣٦) من النظام الداخلي، ويصبح من حق كل نائب في هذا المجلس ان يناقش ما ورد في هذا البيان، وهذه نقطة النظام وارجو سيدي الرئيس الرجوع الى المادة (٣٦) من النظام وشكرا.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي تفضل.

السيد حسين مجلي: رغم انني كما ارى ان النظام الداخلي والمادة التي اشار اليها الزميل تتعلق في سؤال للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة ورغم انني مع تأجيل المناقشة لان معالي وزير الخارجية ابدى موضوع، وهناك قرارين لهذا المجلس لتحديد جلسة خاصة لمناقشة سياسة الحكومة، الا انني مع ذلك وبشكل سريع ارى ان معالي وزير الخارجية قال: ما الذي قاله الملك (لكريستوفر) ولم ارى في مقدمته او في كل ما قاله عملا للحكومة انما قال ما الذي ابداه جلالة الملك، وانا ادرك ان هذه الحكومة حكومة جلالة الملك صحيح لكن جلالة الملك يبقى غير مسؤول، والمسؤولية تقع على الحكومة، واتساءل تواً رغم ان البيان يعتاده لحديث طويل طويل، اقول تواً وانا من المعتقدين ان وزير الخارجية الامريكي جاء لتكريس وتعزيز الهيمنة الاسرائيلية الصهيونية على المنطقة، واتساءل ما شأن وزير الخارجية الامريكي هذا، وزير خارجية الولايات المتحدة بالتجربة الديمقراطية في الاردن. ليقول فيها، رأياً سلباً ام ايجاباً ارى على التوان هذا تدخل في الشأن الداخلي للاردن، ولا شأن اطلاقا لوزير الخارجية ليبدي رأيا او استحسانا في ديمقراطيتنا هذا شأن داخلي نشره ونقول انه لا شأن له به واعود لاقول ان هذا البيان يحتاج حقيقة الى جلسة مطولة لابداء رأي المجلس فيه ارى ان تتأجل هذه الجلسة لمناقشة الحكومة في سياستها الخارجية ولمناقشة ما ابداه وزير الخارجية في هذه الجلسة.

واعود لاقترح وأؤيد الذين طلبوا تأجيل هذه الجلسة لمناقشة الحكومة في سياستها وشكرا.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذا سمحوا الاخوان يعرف الجميع انه سيكون هناك بيان او مناقشة السياسة الخارجية لجلسة الاربعاء القادم وكما اقترح الزميل طلب وزير الخارجية، والان هناك اقتراح وثني عليه، الان مطروح هذا الامر للتصويت الى الزملاء، وبالتأجيل الى الجلسة القادمة.

الجميع: موافقة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: اذن يؤجل الى الجلسة القادمة.

السيد الامين العام:

٦ ـ ما يجد من اعمال.

لا شيء.

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي النائب الاول لرئيس المجلس: ترفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم ـ ان شاء الله ـ وشكراً.

ـ انتهت الجلسة ـ

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات